أزمة "يافطة الإساءة"..بديلا لـ"أزمات الحقيقة"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "المأساة الإنسانية" التي حلت على آل ابو الهندي، ستدخل التاريخ من جوانب عدة، لن يقتصر على طابعها الإنساني، وما كشفته من عار وعوار في المشهد القائم فوق "بقايا الوطن"، وضحال رد الفعل من قطبي الإنقسام، بل ستبدو وكأنها "قميص عثمان" المعاصر، ليس لوضع حد لما يمكن أن يكون من "جرائم" بل لغيرها تماما..

منذ لحظات كشف "الكارثة الإنسانية"، أظهرت حماس وسريعا، أنها ستقطع الطريق على من يمكنه تحميلها المسؤولية، في إنعكاس لسلوك "المتهم" دون أن تبدأ رحلة الإدانة والإتهام، دقت ناقوس معركة تبادل الشتائم، فكان ما كان خلافا لرغبتها، فتحت النار على الرئيس عباس وحكومته، لكنها لم تسلم مطلقا من نار مضادة، اصابتها بدواخ لا زال قائما..

وكان الاعتقاد، ان تكف الأطراف كافة بعد انتقال جثامين الأطفال الى "السكن الدائم" في مخيم الشاطئ، وتسابق هذا وذاك بعد رحلة الشتم واللطم، لتقديم ما يمكن تقديمه، شقة من كل طرف ، لا نعلم حقا هل ستصل الى أهلها أم ستبقى حاضرة في الاعلام..

ولأن المسألة لم تكن من قطبي النكبة الانقسامية، بحثا عن ما يمنع كارثة جديدة، بل لبحث إتهام أحدهما بالآخر، استمرت رحلة "العار السياسي"، عندما أقدمت حركة "حماس" على نصب يافطات كبيرة جدا، وسط مدينة قطاع غزة، صورة لجثث الأطفال الثلاثة تخاطب صورة للرئيس ووزيره الأول بعبارة "دماؤنا في أعناقكم"..

والحق هنا، ان تلك اساءة سياسية وطنية قبل أن تكون "إهانة شخصية" للرئيس ووزيره، صنعتها حماس، وكأنها تريد أن تفتح مسارا إشكاليا جديدا، كونها تعلم يقينا أن حركة فتح، مهما كانت مصابة بخمول سياسي، لكنها لن تصمت على "الإهانة السياسية" للرئيس ووزيره، فالأول رئيس الحركة الى جانب منصبه العام، والثاني مرشح الحركة للموقع التنفيذي مهما قالوا عنه وفيه..

ولذا جاءت فعلة حماس لـ"جر شكل" سياسي على حساب البحث عن "المشترك" لكيفية العمل لمنع، أو الحد من مخاطر كوارث جديدة..وهي ليست سوى محاولة ساذجة للهروب من تحمل أي مسؤولية في المعالجة..

وعل حماس نجحت فيما رمت إليه، ان تستبدل "الأزمة السياسية والإنسانية" وما يجب أن يكون من حلول عملية، الى "أزمة الإساءة" للرئيس عباس ووزيره الأول، وفتحت باب "الردح السياسي" بكل أشكاله، وهنا نقول، ان "البادئ كان حماس" وبوعي كامل لما قامت به، ولذا هي الظالم السياسي وليس المظلوم كما تحاول أن تشيع فيما بعد يافطة السرايا..

مطلوب وقبل أي شي رفع تلك اليافطة المعيبة، فمهما رفعت يافطات ضد أو مع لن تستبدل الحقيقة القائمة، أن مسبب الكارثة الوطنية الكبرى، التي يعيشها شعب فلسطين، هي نتاج مباشر للنكبة الإنقسامية، وكل من طرفيه يتحمل نصيبه السياسي من استمراره، بل وكأنهما يعملان بكل السبل لديمومته بديلا لديمومة الكفاح الوطني..

يافطة الاساءة الحمساوية، لن تضيف قيمة ايجابية لها، بل العكس تماما جلبت عليها من الاساءات ما يفوق الاساءة التي أرادتها من تلك اليافطة، ولذا ازالتها وحرقها علانية في ذات المكان فرض وطني، مع بيان اعتذار للشعب الفلسطيني قبل الرئيس ووزيره وحركة فتح على ذلك "السلوك المعيب"، والانتقال الى ما هو ضرورة وطنية بحثا لسبل مواجهة الوطني العام..

وإن رفضت حماس ذلك وأصرت، بات واجبا وطنيا على مختلف القوى السياسية في القطاع ان تقود مظاهرة شعبية لتكسير تلك اليافطة المسيئة وحرقها، ولتكن كشفا لحقيقة موقف حماس نحو "المشترك"..

القضية الوطنية ليست "لعبة بلاي ستيشن" يا من تدعون أنكم أولي الأمر..رغم انكم ألحقت بالأمر كوارث وصلت لاعتبارها "نكبات وطنية" تضاف لنكبات عدونا الوطني والقومي..

كفى هروبا زائفا..انتهى زمن الخداع واستغلال قميص عثمان لتمرير ما لن يقبله شعب فلسطين..ونظن أن قيادة حماس تعي جيدا ما هو قميص عثمان الحديث!

ملاحظة: لفت الانتباه أن الاعلام المصري نشر مطولا ما تم من بحث بين الرئيس المصري السيسي والرئيس محمود عباس، لكن الاعلام الرئاسي الفلسطيني تجاهل ذلك واكتفى بخبر متقضب جدا..من يريد التأكد عليه العودة لما نشر..لعل المانع خيرا !

تنويه خاص: يبدو أن ثقافة "الفتونة الرسمية" ضد النقابات وخاصة العمال وكذا معركة قانون الضمان الاجتماعي ستسقط سريعا..السؤال هل يسقط معها مدعي "الفتونة"..ذلك ما نأمل كي يكون درسا لكل " سياسي ساذج مغتر"!

"الجارديان"..وسقط قناع "الرزانة"!

كتب حسن عصفور/ طويلا، كانت تلك الصحيفة مصدرا من أهم المصادر الإعلامية الدولية، كانت تقاريرها وأخبارها الخاصة، بل ومقالات الرأي فيها تمثل مرجعية، تصل الى ما كان يقوله "الأقدمون" لتصديق خبر دون نقاش، "قالت لندن"، وهي الإذاعة الرسمية البريطانية التي ساهمت في بعض ترويج روايات الاستعمار البريطاني للمنطقة، ومنها بالقطع الرواية الإستعمارية الأسوء للفلسطيني "وعد بلفور"..

ومع ذلك فكانت تلك المحطة الإذاعية مرجعية لا يسمح من قبل "الأقدمون" في بلادنا أو "عواجيز البلاد"، كما كان يقال، بالمس بـ"مصداقية" البوق الإعلامي للإستعمار، في غياب وسائل إعلام تمنحه ما هو أكثر صدقا وحقيقة، ولم تحدث وسائل الاعلام السوفيتيه في حينه ما يضع منها وسيلة تقارب الإعلام الغربي لأسباب بعضها من الوسائل ذاتها، وأخرى بحملة استعمارية منظمة وممنهجة، لعبت قوى "الإسلام السياسي" دور حصان طروادة باسم الدين والخدع الدينية..

"الجارديان" مثلت يوما صوتا إعلاميا تميز بـ"الموضوعية النسبية" فيما تنشره عن المنطقة وخاصة فلسطين وقضيتها، ولكن منذ أن تم امتلاكها من "الإسرة الحاكمة القطرية"، وتحكمت في مسارها الإعلامي بدأت تسير وفقا لرغبة المالك وليس ما هو حق للقارئ..

"الجارديان"، كانت أحد أهم "أبواق" اعلام الثورة المضادة ضد ثورة 30 يونيو في مصر، وسخرت "تاريخها" و"عراقتها" الإعلامية لخدمة "التضليل" على حساب خدمة "الحقيقة" التي كانت في جوانبها سمة لها، ولكن المالك الجديد بدلا من الإستفادة من "موضوعية" الصحيفة البريطانية الأشهر" لخدمة القضايا العربية وتحديدا قضية فلسطينية، إستخدمها للقيام بحملة تضليل وخداع من موقع الكراهية للثورة المصرية التي أطاحت بأخطر موقع تهديدي للمنطقة..

وبلا شك، فقد حصد "المالك القطري" بعضا مما بحث عنه تشويها للحقيقة في مصر، واستمد كثير من الكتاب والاعلاميين مواقفهم وفقا لتلك التقارير التي نشرتها "الجارديان" دون أي تدقيق ، فما قالته "الجارديان" هو الصواب ولا غيره صوابا..

وهي ذات التجربة التي صاحبت وسيلة إعلامية تأسست منتصف تسعينات القرن الماضي، وبنصائح شمعون بيريز لبلد مالك "الجارديان"، ونجحت في استغلال "فقر الإعلام العربي"، وفتحت الباب واسعا أمام حركة تعبير غير مسبوقة، وعبر ذلك مررت أخطر عملية "تطبيع سياسي واعلامي وثقافي مع الدولة العبرية"، عبر استضافة مسؤوليها كـ"جزء من الاتفاق مع شريك الفكرة بيريز" وتمريرالاستضافة اليومية في سياق "الرأي والرأي الآخر"..

ومع مرور الزمن بدأت حقيقة الغرض تنكشف، أنها أداة تأسست تحضيرا لـ"المؤامرة الكبرى" التي أعدتها أمريكا إعادة تقسيم المقسم العربي ضمن "دويلات" تنتظر أمرها من "الوالي" الأمريكي مهما كان إسمه..ولأن قدر الشعوب ليس دوما يسير وفقا للمخطط التآمري، سقط حيث لم يتوقعون، سقط في مصر المحروسة بشعبها وحمت المنطقة من "الفتنة الكبرى" التي لم تنته بعد..ومعها بدأت أدوات الفتنة السياسية والإعلامية تتساقط واحدة تلك الإخرى..ولا زال الإسقاط مستمرا، رغم تحديث وسائله ونفقات أمواله التي باتت بلا حساب!

"الجارديان"، وبعد سنوات من نشر التقارير الكاذبة والمقالات التحريضية ضد مصر، إجبرت على الاعتراف العلني أنها قدمت "37 تقريرا مزورا عن مصر"

ونشرت عشرات المقالات الكاذبة عنها، وأنها لم تجد أصولا واقعية لما نشرت..ولذا فهي تعتذر!

"الإعتذار" بذاته هو أول عناوين سقوط "قناع الرصانة السياسية - الإعلامية" لوسيلة مثلت حضورا هاما وقويا في ترسيح أسس إعلام يمكن أن يكون "جدارا للحقيقة"، لكن الإعتذار بعد السقوط يجبر الإنسان على التفكير كم هو حجم التضليل والتزييف الذي لم يتم كشفه فيما قدمت، وكم سيكون في غيرها من تلك التي عرفت بأنها "اقل مصداقية"..

سقوط "الجارديان" الكبير، جاء نتيجة نقل ملكيتها الى من لا يبحث كيف يخدم قضايا العرب بل خدمة "أعداء العرب" وغرائزه الشخصية الإنتقامية ..

وعليه وجبت المقاربة مع "الإعلام المملوك" من قبل يهود أثرياء وكيفية تجنيده بكل "مهنية" لخدمة الكيان وترويج روايته على حساب الرواية الحقيقية التاريخية، ونشر الأخبار كي تشكل "وعيا" للإنسان الغربي البعيد عن المتابعة المختصة..وكيف يتصرف بعض "أثرياء العرب" فيما يشترون من وسائل اعلامية تصبح أداة لخدمة مخططاتهم ومصالحهم..

لسنا في مجال بحث كوارث هولاء ومصائبهم، ولكننا أمام سقوط القناع عن وسيلة اعلامية كانت ملجأ لمواجهة بعض ما يتم نشره خداعا..

ومع سقوط "الجارديان" سقط أحد الصحفيين الذين نالوا إحترام الإنسان العربي بعدما أنتقل مكان عمله الى موقع بريطاني وأيضا بملكية قطرية..صحفي تميز إسمه بتقارير نالت التقدير قبل أن يصبح "كاتبا بالمقال مدفوع الأجر" براتب يفوق ما توقع..كما هو لبعض كتاب عرب في مواقع لا قيمة لها لكنها تحرص على "شراء القلم" مقابل مبلغ يفوق راتب استاذ جامعي!

هل تعيد حركة سقوط "الجارديان" مظهر المتابعة وملاحقة الواقعية بعيدا عن مسمى الوسيلة التي تنقلها..وهل هناك من ضمان بعد الآن لأي تقرير أو خبر يتم نشره فيها وما شابهها من وسائل..

المسألة غاية في الصعوبة..مع خسارة تلك الوسيلة نتطلع لأن يتعلم البعض الكاذب أن "حبل الكذب قصير"، مهما انتشرت "رواية المكذبة"..الثمن قد يكون

قاسيا نتيجة "مكذبتهم"، لكن سقوطها وإسقاطها يبقى الأهم..هي معركة مستمرة الى حين.: وداعا للجارديان..وسلاما للأدوات القزمة مهما كانت مسمياتها!

ملاحظة: على ضوء اعلان الرئيس محمود عباس استعداده للتفاوض مجددا..هل يتذكر أعضاء "اللجنة التنفيذية" أنهم قرروا يوما بأن لا عودة للمفاوضات الا بشرط وقف الاستيطان..العودة للتفاوض تعني قبول الكيان بشرطية الفلسطيني..فهل توقف الاستيطان "سرا"!

تنويه خاص: الحديث في غزة عن ارتفاع غير مسبوق لنسبة الجريمة ..البعض يقول ما يعلن هو أقل من 15% من الحقيقة..لكن هل قانون حماس للإعدام هو الحل..المطلوب إعدام مسبب الجريمة قبل منفذها..الجريمة الكبرى ومسببها معلوم!

"الدولة مقابل السلام"..تلك هي الرسالة الواجبة!

كتب حسن عصفور/ قلما تصل "هدايا سياسية" من دولة الكيان الى المشهد العربي، تستحق أن تكون عنصر تغيير جوهري لو أن هناك من يريد الفائدة واستخدامها بما يتفق والمسار الذي يجب أن يكون حاضرا نحو خلق واقع جديد يمنح المنطقة "سلاما فاعلا" وليس "سلاما مسموما - باردا"..

بعد توقيع أتفاق أوسلو بين منظمة التحرير ودولة الكيان، كان الاعتقاد أنه سيكون جسرا نحو بناء أسس علاقات تغير وجه المنطقة، بما يمنح فلسطين الدولة الحق بأن تكون حاضرة، وأن تكون دولة الكيان "دولة شرق أوسطية"، ضمن علاقات خارج المنظور الإستعماري، رغم الإجحاف التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، في مصادرة ما يقارب الـ80% الوطن الأصلي..

لكن المفاجأت التي ظهرت من خصومة لـ "الإتفاق التاريخي"، كانت من داخل الكيان "الفاشيين والمتطرفين" وكارهي فلسطين الأرض والشعب ومنكرين حقهم في الوجود أصلا، رغم كل من منحوا في الإتفاق من فرصة كما كانت من أطراف أخرى عملت بكل السبل لعرقلة مسار الاتفاق..

الولايات المتحدة، وفريقها اليهودي الصهيوني، الذي قاد حملة عمل شاملة، ومعه دول وأطراف فلسطينية، كل بحساب لتعطيل تنفيذ الاتفاق، تحالف نشأ سواء باتفاق مسبق أم بتوافق مصالح برز..

نجحت الأطراف الثلاثة من الكيان وأمريكا وبعض العرب، وأدوات فلسطينية ظهرت لتكون مخلب القط لإفشال الاتفاق بكل "الغطاءات الضرورية"، التاريخ يوما سيكشفها تماما..وكان لهم ما تمنوا وأرادوا وتم إغتيال رابين مقدمة لإغتيال الاتفاق، وجاء نتنياهو عام 1996، ليكمل ذات المخطط..

واستكمل المخطط بالخلاص من الخالد ياسر عرفات وخلق وقائع استيطانية - تهودية جديدة، يعتقد البعض انها العقبة الكبرى أمام صنع "سلام ممكن"..وهذه حقيقة فكل العقبات يمكن أن تسقط لو أريد للسلام الممكن والمعلوم أن يكون ضمن واقع أقرته الشرعية الدولية، لكن شروط إحضار ذلك الممكن لا تزال غير واضحة حتى ساعته..

وعل استقالة وزير جيش الكيان، وما كشفه في مؤتمر صحفي، يستحق أن يكون موضع دراسة جادة من "المؤسسة الرسمية العربية قبل الفلسطينية"، فنحن أمام كلام لوزير الجيش وليس لرجل سياسي، شخص لم يدخل المسار السياسي بالمعنى المتداول، تحدث عن وجود ملامح فاشية في الكيان حكومة ومؤسسات، وذلك قبل أن يتم إكمال حلقة الحكومة بـ"الجوهرة الفاشية" ليبرمان..

وبعد حديث يعلون المستقيل "إعتراضا على نمو الفاشية"، وعدم الثقة في رأس الحكم في الكيان، بساعات قليلة يخرج يهود براك من كان الأشد عداءا لاتفاق أوسلو من نتنياهو ذاته، الرجل الذي مهد الطريق لاتفاق الخلاص من ياسر عرفات، وكان رئيسا لأركان جيش الاحتلال، ورئيسا للوزراء، وزير خارجية ووزير جيش، أي تقلد اهم مناصب سياسية وأمنية في دولة الكيان، ليتحدث عن "وجود مناحي فاشية في حكومة اسرائيل".

وزير جيش وقبلها نائب رئيس أركان الجيش في الكيان، وبعدهما رئيس وزراء سابق يتحدثون بدون "لعثمة" عن "فاشة حاكمة"، رسائل لا يمكن لأي كان أن لا يستخدمها أوراق قوة سياسية لو كان هناك من يبحث "حصار فاشية الكيان"..

تلك الرسائل من داخل دولة الكيان تأتي بالتزامن مع "رسائل سلام حمائمية عربية"، دع عنك "الرسمية الفلسطينية"، فهي خانعة الى درجة تصل الى حافة العار الوطني، لكن رسائل العرب التي تذهب الى حيث مقر "الفاشية النامية"، هل تكون ذات قيمة سياسية، وهل لها أن تحقق أي مما يقوله "البعض العربي" عن "سلام ممكن"..

الجواب نعم..ونعم كبيرة جدا بل علها الفرصة الأهم لفرض "السلام الممكن"، لكن عناصر فرضه وقوته لا تزال "متلعثمة سياسيا"، ولو أريد أن يتم تصويب أسس الكلام، لا بد من تغيير جوهري في شكل الكلام ومساره..

نقطة البدء موقف عربي واضح وقاطع، أن طريق السلام الممكن وليس المستحيل هو اعتراف دولة الكيان بدولة فلسطين ضمن قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012.. تعديل جوهري للشعار الأمريكي "الأرض مقابل السلام"، يصبح الموقف "الدولة مقابل السلام"..تلك هي البداية وذلك هو المفتاح..

هل تدرك " الرسمية العربية" ان ذلك هو الخيار الوحيد الممكن، أم أن "الحول السياسي" يستمر بحثا عما لا مكان له..مهما كان تقدير البعض عن لا قدرة للشعب الفلسطيني بأن يرفض ما سيفرض عليه..ولن تنجح كل أوهام أصحاب منطق "إنقاذ ما يمكن إنفاذه"..فالخنوع لا يصنع "سلاما لا باردا ولا منهكا"!

ملاحظة: ربما على قيادة حماس أن تدرس فرض "حجر سياسي" على محمود الزهار" قبل أن يذهب بعيدا في شطط الكلام..المناسبة كلامه عن ليبرمان وليس عن الخالد، فليس من كالزهار يمسون ياسر عرفات..!

تنويه خاص: نتنياهو يحمل مناصبا لم يحملها أي حاكم في دولة الكيان منذ زمن..لم نسمع كلمة نقد واحدة من "إعلام الحرية والديمقراطية" .. مشهد نادر لو كان في مكان غير المكان لما صمت ذلك الاعلام!

السيسي وعباس ..قضايا وجب حلها وليس بحثها!

كتب حسن عصفور/ ما أكثر ما يقال عن لقاءات الرئيس محمود عباس ببعض حكام العرب وغير العرب، بأنها "لقاءات هامة وحاسمة"، وبالقطع تبقى دول الجوار، مصر والأردن وزمانا سوريا، أكثر من تنال تلك الصفة، وهي فعلا تستحق لو أنها كانت حقا تبحث الجوهري فيما هو مشترك..

اليوم الاثنين، 9 يونيو (حزيران) 2016 يلتقي الرئيس عباس بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في زمن مركب التعقيد جدا للقضية الفلسطينية من كل جوابنها، أو ما يتعلق بالمباشر منها "مأساة قطاع غزة" السياسية والانسانية، والتي تستحق بحثا جادا وجديا من قبل الرئيس عباس بصفته التمثيلية كرئيس للشعب الفلسطيني، قبل أن يكون رئيس لفصيل يتناكف مع حركة حماس..

وما نشير اليه فيما يخص القضية الفلسطينية، بالتأكيد، ليس وضع "البيض العباسي في السلة الفرنسية"، وكأن مبادرتها باتت هي "الحل والرجاء"، ودون تفاصيل حقيقة تلك المناورة - الأفكار، فأنها لا يجب أن تكون مركز الحركة السياسية، حتى لو أرادت الرسمية الفلسطينية التعامل معها، فلتكن ضمن "رؤية سياسية أشمل" للحل السياسي المستند جوهريا، الى قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012..باعتباره مفتاح التوصل الى حل لقضية الصراع مع دولة الكيان..

ولا نضيف علما للرئيس عباس وفريقه الخاص (خاصة رأسي الحربة عريقات وفرج)، بأن ما تم نشره عن تقرير سياسي شامل منسوب الى "اللجنة الرباعية" يستحق الاهتمام أكثر بكثير في البحث عن وضع "آلية تنفيذية" لتطبيق قرار الاعتراف بدولة فلسطين..

تقرير "الرباعية الدولية"، يمثل نقلة نوعية سياسية في العمل الدولي، تأخر كثيرا ليست تلك القضية، لكنه حضر أخيرا، وهو يستحق أن يصبح جوهر الحركة السياسية الفلسطينية، وليس مناورة فرنسا، دون أن نلغي حق الرئيس عباس وفريقه من الذهاب الى "عاصمة النور" بكل بريقها المميز..

مفترض أن يكون لقاء الرئيس عباس بالرئيس المصري السيسي، محوره المستقبل القادم للقضية بكل مكوناتها، سواء ما له صلة بوضع "آليات العمل المشترك" مع مصر والاردن ودول عربية ذات اثر إقليمي خاص، وحضور سياسي فاعل، أو ما يتعلق بالشان الداخلي، ومظهره الأبرز "النكبة الانقسامية"، بكل ما له من أثر وتأثير على مسار القضية الوطنية بكل جوانبها..

بحث "النكبة الإنقسامية" هو مفتاح لحل مختلف "العقد السياسية الكامنة"، ولا يعتقدن أحد، أن هناك "حل سياسي ممكن" للقضية الوطنية في ظل وجود الحالة الإنقسامية، مهما نفخ في "سورة الكلام" الإنشائي من عبارات لغوية..

ومن وحي "النكبة الانقسامية" ستفرض مسألة قطاع غزة، حضورها خاصة بعد التطورات الأخيرة الخاصة بها، تطورات سياسية وإنسانية في آن..

ولا نظن أن مصر الشقيقة الكبرى، ستتجاهل مناقشة مخاطر "المشروع التركي - القطري والاسرائيلي" الذي يتم إعداده لـ"خطف قطاع غزة" من فلسطين، مهما حاول البعض الحمساوي الإستهتار بمخاطر هذا "المشروع الإسرائيلي" في الأصل، وأن يستبدلوا المخاطر الحقيقية للمشروع الأردوغاني - النتنياهوي بـ"حسن نوايا" ترمي الى فك الحصار ورفع "المعاناة عن الأهل في غزة"..

هذه مسألة جوهرية في بحث مستقبل قطاع غزة، ويجب أن تكون "بوابة" بحث كل مشاكل القطاع الإنسانية بكل مسؤولية، وبعيدا عن أي مناكفة حزبية - فصائلية، ومنها مسألة إعادة تشغيل معبر رفح ليصبح العمل فيه كما كان يوما، وأن يكون الأساس هو الفتح والإستثناء هو الإغلاق، وليس العكس كما هو اليوم..

وبالتأكيد، هناك الكثير مما يستحقه قطاع غزة من بحث بالبعد الانساني، وعل مشكلة الكهرباء واحدة منها، وخط رفح المصري أحد تلك الجوانب..

وقد يكون مفيد لإزالة "المخاوف الأمنية" للشقيقة الكبرى فيما يتعلق بمعبر رفح والأمن الحدودي، التفكير بتشكيل "لجنة فلسطينية أمنية خاصة"، تشترك فيها القوى الفاعلة في القطاع، وبرئاسة الجهاد الاسلامي، تكون هي المسؤولة عن كل

ما له صلة بالمعبر والأمن الحدودي، لجنة يتم التوافق عليها دون المساس بـ"سلطة" أي من طرفي "النكبة الإنقسامية"..

هذا بعض مما يمكن للرئيس عباس تناوله مع الرئيس المصري، فيما يخص الشأن الوطني العام..بأمل أن لا تقفز "قضايا خاصة" لتأكل حصة العام الوطني من "جدول العمل المشترك"..

فلسطين تنتظر وقطاع غزة يأمل ويبتهل نتائج لقاء يستحق وصفه حقا بـ"الحاسم والهام"!

ملاحظة: مجددا عادت قضية اتهام مشاركة حماس في تدريب عناصر إخوانية الى المشهد المصري، بعد نشر تقرير إغتيال الناب العام بركات..هل تبادر حماس لتوضيح المسألة بعيدا عن لغتها المملة!

تنويه خاص: تحتفل البشرية عامة، وشعوب الدول الاشتراكية والمنظومة السوفياتية السابقة اليوم التاسع من مايو (ايار) بذكرى النصر على الفاشية..كان لتلك الشعوب الدور التاريخي لهزيمة الخطر النازي..تحية واجبة فرضا لهم!

"الفوضى الخلاقة"..سلاح المحتل أم "العاجز" أم كلاهما!

كتب حسن عصفور/ منذ أشهر وفي هذه الزاوية، وتحديدا يوم الخامس والعشرين من ياير 2016 كتبنا مقالا تحت عنوان : سيناريو اسرائيلي لما بعد عباس: "فوضى" في الضفة و"دولة" في غزة!

وهذا لم يكن "تنجيما سياسيا"، بل كان قراءة لتطور الأحداث ليس في فلسطين، التي تعيش ايامها ذكرى النكبة الوطنية الكبرى عام 1948، باستعمار غالبية أراضيها عبر نمط جديد مظهره الاستيطاني والاحلالي..

وكانت الدعوة واضحة أن ذذلك المخطط ليس "قدرا سياسيا" بالمقابل، وان افشاله ممكن قبل أن يكون ضرورة، وأن المفتاح بيد الرئيس محمود عباس وحده

دون شريك، بما يمثل وما يحتل من "مجمع المناصب"، وقدرته على الانتقال من حال الى حال..

ولكن بدلا من التفكير في سبل المواجهة الوطنية الشاملة لما بات معلوما من مخطط احتلالي، سارعت "المؤسسة الرئاسية" خطاها لمزيد من "العزلة الوطنية - الشعبية"، واصر وكيل صاحب القرار الفعلي في "بقايا الوطن" في مقر الرئاسة - وكيل هنا باعتبار دولة الاحتلال جيشا وأمنا ومؤسسة هي صاحب القرار وبات الوكيل فلسطينيا -، على مزيد من الافتراق سياسيا واجتماعيا..

بدأت بصدام غير محسوب مع فئة المعلمين، صدام ساذج قادته "فئة متعالية" اعتقدت أنها باتت تملك "مفتاح الحق والحقيقة" ، فكانت أوسع مواجهة شعبية لغطرسة الفريق العباسي وحكومته في الضفة، وبدلا من بحث آليات الخروج من أزمة تساهم باستمرارها في "كسر هيبة الممثل الرسمي" وتمنح دولة الكيان نقاط مضافة، ناور فريق "الغطرسة" لكسر شوكة الاضراب، وكان ما كان..

ووسط أزمة المواجهة الشعبية خرج الرئيس عباس شخصيا ليساهم في اشتعال النار الشعبية وطنيا، بتصريحات خارج كل السياق الممكن قبوله، سواء لجهة مطاردة المواجهة الشعبية، وسلاحها الممكن -سكينا -، وتشويه طلبة مدارس فلسطين أمام العالم، وهو يستمع كل صباح لموسيقى مطرب يهودي، بعد أن أستقبل وفدا منهم، في حين أرسل وفدا لتعزية لا سابق لها، في مقتل قائد عسكري في جيش الاحتلال..

سلوك سياسي مثل "تحديا فضا" للروح الوطنية الفلسطينية، متلازما مع الاستخاف بـ"نموذج االتعايش السياسي" في إطار منظمة التحرير باتخاذه قرارا شكل إصرارا على الاستخفاف ، بقطع "الحق المالي" وليس "منة عباسية" لفصيلين من ركائز المشهد الفلسطيني، ومنظمة التحرير..كان سبقها قرار خاصا بتشكيل المحكمة الدستورية بلا سند أو قانون..

ولم تمر فترة وجيزة حتى أقدم الفريق العباسي، على خطوة غابت عنها كل نماذج الحكمة السياسية، وشكلت حماقة خاصة، بتوقيع الرئيس عباس على مرسوم قانون الضمان الاجتماعي دون أي نقاش وطني وشعبي وبرلماني،

مرسوم شكل "إعلان مواجهة مع الشعب"..أكملتها "الفئة الحمقى" بقرار مالي ضد نقابات عمالية، في "سابقة قراقوشية" فريدة في "بقايا الوطن"..

ممارسات تترافق مع الاصرار على تغييب المشروع الوطني، ورفض الذهاب فيما هو حق للوطن والشعب من تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، واعادة ترميم "المؤسسة الرسمية" على طريق إصلاحها الإجباري، واستبدال التحرك العام لوضع حد للنكبة الوطنية الثالثة - الانقسام -، برحلات سياحة سياسية لارضاء دولة قطر لسبب بات معلوما جدا للشعب الفلسطيني..

وخلال هذه الممارسات نشر الجهاز الأمني الرئاسي وأدواته، القصص والحكاوي عن ان هناك مخطط لنشر "الفوضى الخلاقة" لما بعد مرحلة عباس..

نعم ونؤكد أن هناك مخططا احتلاليا لذلك، ولكن السؤال من الذي يعمل على خلق المناخ لتمرير ذلك المخطط، ومن هي الأدوات التي تحاول بكل السبل خلق صدام بين جماهير الشعب في الضفة ومؤسسات السلطة، السياسية والأمنية، وهل يمكن اعتبار كل ذلك مصادفة جاءت في "زمن قياسي"، وأن اصرار الرئيس عباس وفرقته الخاصة على منع أي خطوة نحو الانتقال بالمشروع الوطني من "الخمول" الى "النشاط" "جهلا سياسيا" أم "وعي معلوم" ، لإجتذاب ذلك "المشروع الخلاق"!

من يريد قطع الطريق على "الفوضى الخلاقة" أو غيرها، عليه أن يكون جزءا من الحضور الشعبي، وليس بعيدا عنه كما هو سائد منذ بداية العام الحالي..سلوك يبني يوميا ومتسارعا جدارا عازلا مع المسار الوطني العام..

من لا يريد تنفيذ مخطط دولة الاحتلال عليه أن يعود الى المؤسسة الوطنية وليس مؤسسته الأمنية وحلقته الضيقة التي لم تجلب أي من الخير له وللشعب، بل كل الضرر بمختلف مكوناته..

"الفوضى ليست قدرا" وهزيمتها ممكنة جدا، بتلاحم المؤسسة الرسمية مع شعبها لرسم طريق التحدي والمواجهة على طريق الخلاص من المحتل مشروعا ووجودا، ولكنها تصبح واقعا لو تقوقعت تلك المؤسسة في ركنها الى حين حدوث

"الإنفجار الكبير"، وعندها لن ينفع القول كما قال يوما أحد الحكام المتغطرسين "الآن فهمتكم"..

عدم التطرق الى قطاع غزة ليس سهوا سياسيا، لأن مخطط خطفه هو جزء من مشروع "الفوضى الخلاقة" على طريق إقامة "محمية غير وطنية" بمسميات وأدوات مختلفة..

لا زال في الوقت بقية للإنتفاض المشترك، بدلا من نشر الاشاعات والخدع السياسية لتغطية العجر أو التواطئ..فهل تحدث "المعجزة" لقبر كل مشروع لا يستقيم والمشروع الوطني نصا وأدواتا..الأمل والإرادة السلاح الذي يملكه الشعب!

ملاحظة: وسائل اعلام مختلفة قالت ان الملك السعودي قدم دعما لحملة نتنياهو الانتخابية بمبلغ 80 مليون دولار.. الخبر مصدره صهيوني آخر متهم أصلا بالفساد اسمه هرتسوغ..ومع ذلك الخبر بحاجة لرد رسمي سعودي بدل من المكابرة غير المفيدة!

تنويه خاص: حماس قالت أنها طالبت الحكومة تسلم شركة الكهرباء..طيب هذه خطوة منيحة، بس ما قالت حماس كيف ممكن لحكومة شبه ممنوعة من العمل والحضور والتحرك تنفيذ مطلبها..ممكن يا قادة حماس تحترموا عقل الفلسطيني شوية بس!

المصالحة ..آلية جديدة وملزمة شرطا مسبقا!

كتب حسن عصفور/ بعد أن تحولت رحلات المصالحة الوطنية الى مادة "سخرية سياسية" بين ابناء الشعب الفلسطيني على ضوء جولات "الدوحة السياحية"، عاد "الأمل النسبي" الى إمكانية تحريك ملفها بشكل أكثر جدية، أثر "نداء السيسي" الأخير للمصالحة الفلسطينية - الفلسطينية شرطا مسبقا لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية..

"نداء السيسي" للمصالحة، ليس صرخة تعاطف مصرية، مع الشعب الفلسطيني، بما لذلك من أهمية وضرورة أيضا، لكنه محاولة تحمل في طياتها مغزى الإدراك المصري العميق لمخاطر إستمرار الإنقسام بكل ما شكله من نكبة كبرى على القضية الفلسطينية، ومصالح شعبها، الى جانب أنه "نداء" إعلان عودة مصر لدورها الإقليمي الذي خطف منها بفعل فاعل، من خلال "حركة إرهاب أمنية وسياسية"..

هدف تلك الأطراف لم يعد سرا بل بات علانية عبر مشاريع، تستغل الانقسام والحصار الخاص لقطاع غزة لإفساح المجال أمام "اطراف" لتعميق الإنقسام الفصائلي لتكريس "الانقسام السياسي"، بما يسمح تنفيذ المشروع الإسرائيلي، بفصل شمال "بقايا الوطن" عن جنوبه..مشروع بات معروضا في "سوق النخاسة السياسي" بلغة عبرية تركية موحدة الفكرة والهدف..

ولذا جاء "نداء السيسي" في لحظة حرجة وحاسمة أيضا لقطع الطريق على تلك المحاولات المشبوهة بكل ما لها من معنى..

لكن "النداء" لا يمثل قيمة فعلية لو إقتصرعلى كونه "نداء" وكفى، فعندها يصبح وكأنه صرخة استغاثة من شقيق، تسجل في باب "حسن النوايا"، التي إمتلأت بها خزائن الشعب الفلسطيني منذ بناء أول مستوطنة يهودية على أرض فلسطين عام 1881 – 1882 في بلدة الشجرة بمدينة صفد، وحتى ساعته وتاريخه..

بات ضرورة أن تعيد مصر الشقيقة الكبرى، تقييم مسار المصالحة الوطنية الذي بدأ مع توقيع الكل الفلسطيني، دون إستثناء أحد حاضر بفعله أو كلامه في المشهد، على وثيقة عرفت بإسم "وثيقة الأسرى" عام 2006، قبل حدوث الكارثة بالانقلاب الأسود في قطاع غزة 14 يونيو 2007، الذي جاء بتشجيع دولة عربية لعبت دور مخلب القط لذلك بالتوافق مع حكومة الكيان في حينه..

ومنذ توقيع "وثيقة الأسرى" وحتى أبريل 2014 تاريخ توقيع "اتفاق الشاطئ" للمصالحة، وبينهما أكثر من وثيقة وأتفاق، صاحب توقيع أي اتفاق فرح

وتصريحات تملئ الدنيا تفاؤلا وأملا، ما أسرع ما تنتهي بعد أن يعود كل ممثل الى حيث أتي، لتبدأ رحلة إسقاط ما تم الاتفاق عليه..

ولذا، وقبل "الحراك المصري الجديد" ومن أجل ضمان أن لا يضاف ورق الى "أرشيف أوراق المصالحة"، قد يكون مهما أن تعيد مصر دراسة الآليات التي يجب أن تختلف عما سبقها، وأن لا تكون النصوص هي جوهر المسألة، فلا نص جديد يمكنه أن يكسر حاجز "جدار المشروع التعطيلي"..

تبدأ الآلية باللقاء مع كل فصيل مرشح لأن يكون ضمن إطار المصالحة، أي فصائل العمل ذات الأثر العام، لمناقشة مسببات الفشل، رغم المعرفة أن كثيره بقرار غير وطني فلسطيني، والرؤية للتغلب عليه، والمدة الزمنية الكفيلة بتطبيقه، وهل هناك مسائل سياسية تستحق بحثها لتضاف الى ملف الاتفاقات السابقة..

آلية، لا تمنح "فصيلي النكبة" أي ميزة رغم ما لهما من وزن شعبي، وتلك بداية التحديث، الكل سواسية في المسؤولية، بل ربما قيمة غيرهما أكثر لبحث كيفية الخروج من "الكارثة"..وبعد الانتهاء من التواصل الثنائي ولقاء الكل المطلوب، تعد القاهرة ورقة على ضوء مجمل النقاشات تشير الى جوهر الاتفاقات السابقة، مع الآلية التي تراها ضرورة لتنفيذ تلك الاتفاق..

آلية بزمن وشروط..زمن لمهلة الموافقة والثواب..ومهلة لزمن المحاسبة والعقاب..

نعم يجب أن تتضمن "الآلية الجديدة" ثوابا وعقابا، وأن يكون ذلك ضمن رؤية مصرية عربية مشتركة، ليعلم من لا يريد أن يعلم، أن الثواب سيكون عربيا وكذا العقاب أيضا..كون الإنقسام الفلسطيني لم يعدد ضررا على فلسطين شعبا وقضية فحسب، بل "ثغرة تسلل" لإلحاق خطر حقيقي على المنطقة والدور العربي الإقليمي، وما يمكن أن يكون من إستعادة له..

من بوابة خطر الإنقسام الفلسطيني على الدور العربي العام ومكانته وعودته، يجب أن تبدأ رحلة العلاج المصرية الجديدة لمواجهة ذلك "الخطر السرطاني" بكل ما أنتجه من عوارض لم تعد محلية أبدا..

ملاحظة: مبارك لفلسطين أن يكون ابن الناصرة د.حسام الحايك ما حققه من إنجاز علمي رفعه الى مصاف الشخصيات الأكثر أثر..فلسطين تنتظر تكريم إبنها بوسام يستحقه حقا وليس "مجاملة للحبايب"!

تنويه خاص: كيف تمر تصريحات وزير العدل في حكومة الرئيس عباس بتأييده لإنشاء محكمة دستورية بعد أن قال رئيسها ما قال ضد المجلس التشريعي والقانون الأساسي..يا سيد علي إما تعتذر عن "التأييد" أو تعتذر عن "المنصب"..الجمع بينهما خطيئة!

آليات "التنفيذية" لـ"آليات المركزي"..و"دوخيني يا لمونة"!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا كشفت "اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير" بصفتها الرسمية، ما كان يقال أنه "المفاجأة الكبرى" التي قد تصيب دولة الكيان بـ"هزة سياسية" تفقدها كل ما بها من "غطرسة وعنجيهة" دامت خلال "العهد العباسي"، تمنكت خلالها من ترسيخ أخطر "مشروع تهويدي" في الضفة والقدس، على طريق إعادة إحياء حلمهم المخادع في "مملكة إسرائيل"..

مع ما أصاب القضية الوطنية، خلال هذا العهد، من تراجع لم يكن له مثيل طوال تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة رغم كل ما تعرضت له من "مؤامرات" و"ضربات متلاحقة" من أطراف متشابكة اسرائيلية وعربية ودولية..لكنها كانت تخرج منها نحو "ربح سياسي جديد"، بفعل روح الثورة وقدرة الخالد..

انتهت "تنفيذية منظمة التحرير" مما توقعه العالم، وبالطبع أهل فلسطين، وطنا وبقايا وشتات، الى "قررت اللجنة التنفيذية البدء الفوري في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، والخاصة بتحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، وذلك على ضوء تنكر الحكومة الإسرائيلية للاتفاقيات الموقعة، وإصرارها على تدمير خيار الدولتين، ووضع آليات التنفيذ لذلك".

هكذا هي لغة بيان التنفيذية الذي كان "معدا سلفا" في مطبخ خاص لانتاج "البيانات التائهة"، غير الواضحة والهروبية عبر التلاعب باللغة، عن تحديد موقف واضح صريح، ومباشر مما وجب تحديده بعيدا عن "لعبة الرسائل المزدوجة" التي اعتادت عليها "فرقة الرئيس محمود عباس الماسية" لانتاج رسائل التيه والتوهان، تداعب ببعضها مشاعر الشعب، لكنها تحدد لـ"أسيادهم" الطريق الأصوب كي لا تنال "الغضب غير المحتمل"..

بيان "تنفيذية منظمة التحرير" اصر على الاستخفاف، كما هو التقليد للفرقة الماسية طوال سنوات حكم ما بعد اغتيال الخالد ابو عمار، تحدث عن "التنفيذ الفوري لقرارات المجلس المركزي"، وهي جملة كان لها أن تحدث "ثورة شعبية" تتكاتف والإطار القيادي، بل وتحيط مقر الرئاسة - المقاطعة، ومنزل الرئيس عباس - يقال أنه بات تحت الحماية الأمريكية بعد انتهاكه من قبل قوات الاحتلال - مظاهرات تمنح "القيادة" طاقة المواجهة الشاملة، لكن ذلك لم يحدث وقطعا لن يحدث لهذه "القيادة"..

"التنفيذ" بات يحتاج الى دراسة ووضع "آليات التنفيذ"، وهنا نبدأ في لعبة "دوخيني يا لمونة" التي اعتدنا واعتاد أطفالنا على لعبها، وحتما غالبية الأهل يعلمون نتيجة تلك "اللعبة الظريفة"..تيه وتوهان وصداع وربما ما يلي ذلك من "مشتقاتها"..

كيف يمكن أن نرى أي شكل من "الجدية السياسية" عندما يصدر بيان الإطار الرسمي للمثل الشرعي الوحيد، وهو يتحدث عن وضع "آليات لتنفيذ قرارات تنفيذية أصلا"، وهل يمكن أن يصدق طفل فلسطيني، عدا من يرتبط ارتباطا خاصا بتلك "الفرقة العباسية"، بمسميات عدة، أن قرارات المجلس المركزي التي حددت كل ما وجب للتنفيذ ، وقبل ما يزيد على العام، تحتاج لدراسة "آليات تنفيذية"، اي دجل سياسي يمكن أن يكون أكثر من هذه اللعبة الساذجة لمن يحاول "إستغباء" شعب الجبارين..

التلاعب اللغوي بين التنفيذ الفوري ودراسة وضع آلياته، هي عمليا ابقاء التنسيق الأمني والعلاقة مع سلطة الاحتلال كما هي وفيما هو موجود فعلا، والتوقف عما لا تريده أصلا سلطة الاحتلال وكيانها، سواء اللقاءات أو ما ماثلها..

بيان تنفيذية المنظمة عمليا منح مزيدا من الوقت لفرقة "الاحتيال السياسي" لتمرير مخططها لبقاء "التواصل الأمني والاجتماعي والإقتصادي والخاص جدا" بكل أشكاله، حتى لو كان عبر وسائل الاتصال الحديثة..

وعل الفضيحة الكبرى ستأتي خلال أيام سيكشفها اعلام دولة الكيان العبري، حول حجم "العمليات الأمنية" التي نفذتها قوات الرئيس عباس في الضفة وبعض مناطق القدس، مطاردة للمقاومين و"حملة السكاكين"، كما كشف بالأمس يوم الاربعاء 4 مايو ايار 2016 رئيس الشاباك الاسرائيلي، ساعات فقط قبل بيان "التنفيذية"، بأن أجهزة أمن الرئيس عباس منعت 40% من العمليات التي تم طلبها منها من الأمن الاسرائيلي..

ولنفترض بعد كل ذلك، أن فرقة الرئيس عباس جادة جدا في التنفيذ الفوري لقرار وقف العلاقة مع سلطة الاحتلال، هل لأمين سر تلك الفرقة أن يخرج اليوم ببيان تكميلي ويعلن ما هي تلك "الآليات" ومن سيقررها، ومتى يمكن لها أن تر النور، وقبل هذا هل تم تشكيل "لجنة خاصة" وبصلاحيات محددة لفعل ذلك، أم هو بيان "بلاغة مهتز المعنى"..

يا سادة يا كرام، كل بلقبه وإسمه وصفته ومكانته وفصيله، كفى عبثا بمصير لم يعد يحتمل مزيدا من عبثكم..كفى جدا قبل أن تبدأ اللغة تتجه نحو صياغات لغوية تصيبكم بهلع لا تتمكنوا معه من "لملمة" متعلقاتكم..وجيش الكيان لن يكون "جدارا واقيا" لمن يعتقد أنه تحت "الحماية الكاملة"..

كفى..كفى..وكفى فعلا لـ"مهزلة الاستغباء" تلك..!

ملاحظة: 4 مايو - أيار عام 1994 كان توقيع بروتوكول"غزة - أريحا" في القاهرة لتبدا رحلة اطلاق بناء السلطة الوطنية الفلسطينية، فوق أرض فلسطين..رحلة سياسية لم تطل كثيرا بقرار أمريكي -صهيوني لاغتيال الاتفاق وموقعيه - الخالد ابو عمار وقبله اسحق رابين - ..التنفيذية في بيانها تجاهلت الحدث لغاية في نفس مريضة!

تنويه خاص: يبدو أن جناح أمين سر الفرقة العباسية إنتصر على الجناح الآخر بتعرف ما عرضته فرنسا، بأنها "افكار" وليست "مبادرة"..هكذا قال بيان اللهو السياسي..ياااه شو منتظركم من مستقبل كالح السواد!

"تصور الشاباك" لما بعد عباس..أوامر أم توقعات!

كتب حسن عصفور/ يوم الاربعاء، 4 مايو (أيار) 2016، وللمفارقة هو ذات تاريخ توقيع بروتكول غزة - أريحا عام 1994، تحدث رئيس جهاز مخابرات دولة الكيان المعروف باسم "الشاباك" رون كوهين، المنتهية ولايتة، امام اجتماع حكومته عن مصير السلطة بعد رحيل الرئيس محمود عباس، وهي المرة الإولى التي يشار لذلك علانية، في لقاء رسمي اسرائيلي..

وتم السماح بنشر أقوال المسؤول الأمني الكبير، وجاء فيها كما نشرتها وسائل الاعلام العبري: "الأمر المؤكد هو أن الأمور لن تكون كما هي، من سيخلف عباس لن يسيطر مثله على جميع مراكز القوة، منظمة التحرير الفلسطينية وفتح والسلطة الفلسطينية أيضا".

كان بالامكان عدم الاهتمام بتلك المقولة "الأمنية" الاسرائيلية، كما حدث مع الاعلام الرسمي وغير الرسمي الفلسطيني، واكتفى البعض بالنشر، بل أن الفصائل بما فيها فصيل الرئيس محمود عباس ، لم يثر اهتمامها تلك الأقوال، دون معرفة سبب ذلك، رغم انها تصاب بهوس سياسي وكلامي من اي إشارة قد يفهم منها أنها تمس "قداسة المنصب الرئاسي"، حتى بات البعض في الآونة الأخيرة يعتبرونه وكأنه "معصوم" رغم كوارث الأفعال والتصريحات..

نشر أقوال المسؤول الأمني الاسرائيلي، رسالة من حكومة دولة الكيان، انها بدأت بالاستعداد "الجاد" لما بعد عباس، وانها لن تنتظر، كما أصحاب القضية، "القدر السياسي" او "القدر الطبيعي" لأن يحدث ذلك كي تبدا في التعامل، هي دولة تتعامل ما الحداث وفقا لما يخدم مصلحتها، ولا تنتظر أي مفاجآت، بل يبدو وكأن الرسالة الاعلامية من نشر الخبر، أن "الإجراءات التنفيذية" قد بدأت..

رسالة دولة الكيان، بأن الرئيس القادم لن يكون "مجمع رؤوساء"، هي مسألة مثيرة جدا، لم يسبق ان تم نقاشها، ويبدو أنها ستصبح لاحقا جزءا من "جدول الأعمال الوطني"، قضية رغم أنها جاءت من "العدو التاريخي" للشعب الفلسطيني، لكنها ستبدأ في احتلال حيز هام من النقاش الداخلي الفلسطيني المقبل..

وعل بعض الاسئلة السريعة تفرض ذاتها، فمثلا:

***هل الرئيس القادم هو رئيس لدولة فلسطين أم رئيس للسلطة الوطنية، وكلا المنصبين مختلف كليا عن الآخر، أدواتا ومهام ووظيفة..

رئيس دولة فلسطين يأتي ضمن مرحلة إنهاء العلاقة مع الكيان ضمن المرحلة الانتقالية - إنهاء وليس تحديد -، ونظن أن الساسة اصحاب القرار يدركون الفرق البون الشاسع بين هذه وتلك، ولذا رئيس الدولة سيأتي بداية ضمن "عملية توافق وطني"، يتم انتخابه من "مؤسسة الدولة التشريعية - البرلمان المؤقت -، وهنا يستبق انتخاب الرئيس عملية إجبارية وهي تشكيل برلمان الدولة المؤقت، أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي هما قوامه..

***أما في حالة إصرار "الرسمية الفلسطينية" الحالية البقاء في دائرة المرحلة الانتقالية تحت الاحتلال، يفتح موضوع من هو رئيس السلطة الفلسطينية ما بعد عباس، مظهرا انقساميا جديدا، فوق الانقسام الراهن، بحيث ستعمل حماس أن يكون وفقا للقانون الأساسي ويؤيدها البعض، فيما حركة فتح ستلجأ للمحكمة الدستورية "غير الشرعية" لتكون صاحب التسمية، وهنا قد تحيلها الى منظمة التحرير، بحيث يكون المجلس المركزي هو من يختار..

بالتأكيد دولة الاحتلال تريد استمرار "السلطة الفلسطينية ومؤسساتها" بوضعها الراهن، وقد تلوح بأنها على استعداد لمنح الفرصة لاجراء انتخابات رئاسية فقط، أو رئاسية وتشريعية دون القدس، أو مشاركة مقدسية عبر صناديق البريد..

***وفي الحالتين، انتخاب رئيس دولة فلسطين، أو انتخاب رئيس السلطة الوطنية، قد لا يكون بشكل آلي رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي في حالة اعلان دولة فلسطين، يستوجب اعادة هيكليتها بما يتيح دخول حركتي حماس

والجهاد لإطرها، وهنا يصبح موضوع رئيس منظمة التحرير موضوعا للنقاش، وبالتأكيد وفقا للتطورات لن يكون من ذات الفصيل..

بل أن واجبات منظمة التحرير ومهامها قد تخلف كثيرا عما هو عليه، بحيث يتم وضع "حد سياسي قانوني" إن أعلنت دولة فلسطين..وهذه مسألة تستوجب الاهتام في وقت لاحق..

***ويبقى منصبا لا يشار له كثيرا في "العهد العباسي" خلافا لـ"زمن الخالد عرفات"، منصب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، أو المستحدث بعد اتفاق أوسلو، القائد الأعلى لقوات الأمن الوطني..

حتما، لن يكون المنصب كما هو عليه الآن، حيث أن رئيس دولة فلسطين قد يحتفظ بالمسمى، مع استحداث منصب قائد عام لقوات الأمن الوطني، مع فصل الصلاحيات عن "القوات خارج فلسطين"، نظرا لتعقيدات عدة، ويجب التفكير بكيفية التعامل معها تحت مسؤولية منظمة التحرير ودورها وليس دولة فلسطين ومهامها..

ولذا فإن المسألة التي أثارها مسؤول أمن دولة الكيان، ليست خبرا أو تصريحا، بل هي "رسالة سياسية" لا يجب أن تمر بصمت القبور السائد في "المؤسسة الرسمية" تجاه قضايا جوهرية، ويتذكرون الكلام فيما هو ثرثرة وتهويشا..

هل نجد من يقرع "الجرس" للبدء في التفكير العملي لمرحلة ما بعد عباس بمسؤولية وطنية، أم تترك لمجهول يصبح الفاعل فيه من يملك "دفة الأمر الواقع" في "بقايا الوطن"..

تلك هي المسألة!

ملاحظة: رئيس وزراء دولة الكيات تحول بفعل فاعل هامل الى رجل "علم وتاريخ"..دعا موظفي الأمم المتحدة في القدس ليخبرهم أن القدس "لليهود"..البيبي ذاته يبحث عن أي حبة تراب تثبت خرافته فلم يجد..بالكو شو هي مكذبته القادمة!

تنويه هام، فوز صادق خان، المسلم البريطاني ذي الجذور الباكتسانية بمنصب عمدة لندن، كان أبرز خبر سياسي في اعلام العالمي.. الخبر يستحق والرجل يستحق وما يستحق أكثر، والده سائق الباص الذي افتخر به العمدة الجديد!

"حاتمية نتنياهو السياسية"..!

كتب حسن عصفور/ حدث قد يكون "نادرا"، وعله يصبح أحد أرقام موسوعة "جينيس" الشهيرة، بأن يتحدث رئيس حكومة دولة الكيان عن عملية السلام والتسوية مع الفلسطينيين والمنطقة، أكثر من مرة في مدة أقل من 24 ساعة، ولا يكتفي بالحديث عنها، بل يتقدم بـ"مبادرة بيبي للسلام الإقليمي العام"، وأعلن عن "تنازل تاريخي" بالاستعداد أن يذهب الى باريس لعقد "مفاوضات ثنائية" مع الرئيس محمود عباس بلا شروط مسبقة، وبكل إنفتاح كي يصل وإياه الى إتفاق نهائي..

والحق، أن نتنياهو لم يقدم على هذه "العطاءات السياسية" منذ أن جاء الى الحكم على جثة اسحق رابين، وبعد ما تقدم له من "هدايا أمنية" نتيجة اغتيال الشهيد يحيى عياش، عام 1996..

ولكن لندقق قليلا فيما نطق به بيبي هذا، بداية، نتنياهو يتحدث عن "مفاوضات بلا شروط مسبقة"، و"ثنائية" بينه وعباس في باريس بدلا لـ"المبادرة الفرنسية" - المجهولة نصا وهدفا – وطالب رئيس الوزراء الفرنسي فالس، أن يتسبدل تلك بهذه..

ولكن بعد ساعات من تلك "المبادرة الخلاقة" التي تقدم بها الى فالس، خرج نتنياهو، وفي قاعة الكنيست الإسرائيلي قال أنه "مستعد للقيام بـخطوات جديّة، مع جيراننا بمساعدة شركاء آخرين في المنطقة، دول عربيّة نعمل، أيضًا، على توثيق العلاقات معهم"

ومن أجل استئناف المفاوضات يحدد نتنياهو، "دولة فلسطينيّة منزوعة السلاح والاعتراف بدولة إسرائيل دولة يهوديّة وكوطن قومي للشعب اليهودي"، معتبرا أن هذه ليست "شروطًا لبدء المفاوضات، إنما نهايةً ناجحة لمسار سياسيّ، يشتمل على مفاوضات مباشرة ثنائيّة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، دون شروط مسبقة، ودون إملاءات دوليّة".

هل هناك "عاقل" أو "نصف عاقل"، وطني أو به "شبهة وطنية" يمكنه أن يتعامل بأي مظهر جاد، أو مسؤول مع شخصية تملك كل هذا الحجم من "التناقض - الكذب"، كتلك التي بهذا الشخص، المفترض به أن يكون "شريكا" للسلام في المنطقة..

فمثلا، هو يريد "مفاوضات ثنائية"، لكنه بعد ثوان يريد مساعدة "شركاء آخرين" من دول عربية..ودون حاجة لمعرفة من هي، كيف تكون مفاوضات ثنائية بمساعدة آخرين، وهل المساعدة ستكون "غير مرئية - Invisible - إنفيزابيل"، أو أنها تلعب دور الساعي وتقديم الخدمات الخاصة" أو "الضيافة للمتفاوضيين"، دون أي دور أو مساهمة..

ولأن باب "الكذب السياسي" لرأس الطغمة الفاشية الحتاكمة في تل أبيب، بلا حدود يبدأ ولا ينتهي، يطالب أن تكون "مفاوضات بلا شروط وبلا إملاءات مسبقة"، ولكنه يتحدث عن نتائج المفاوضات التي يجب أن تكون وقبل أن تبدأ، بـ"دولة فلسطينية منزوعة السلاح" لم يحدد حدودها، وما هي الأرض التي ستكون عليها تلك "الدولة الكسيحة"، "دولة مشلحة من التسليح"، وطبعا ستكون خالية من السكين كونه سلاحا خطرا، باعتراف الرئيس عباس الذي نفذ حملة "تشليح السكاكين" من أطفال المدارس بناء على طلب الآمر العام..

وعودة لأقوال بيبي السابقة، ستكون أيضا تلك الدولة "منزوعة من القدس" ومن كل الآراضي التي تم تهويدها في الضفة، بما يصادر ما يقارب الـ15% من الأرض التي حددها قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012..حدودا لدولة فلسطين التي باتت عضوا رسميا مراقبا في الأمم المتحدة – الدولة رقم 194..!

ولا يتوقف نتنياهو بالحديث عند مواصفات "الدولة المشلحة"، بل يحدد أن هذه "الدولة المشلحة - الكسيحة" عليها الاعتراف بـ"دولة إسرائيل دولة يهودية ووطن

قومي لليهود"، باختصار مطلوب الاعتراف بشطب كل حق تاريخي للشعب الفلسطيني فوق أرضه التاريخية، وشطب حق العودة وقرار 194 لعام 1949، والاعتراف بأن جزء من الضفة هي "يهودا والسامرة"، وأن "اسرائيل ستتنازل عن جزء منها للدولة الفلسطينية في إطار تنازل تاريخي للتوصل الى سلام وتسوية أقليمية"..

ونتنياهو الذي حدد نتائج المفاوضات قبل أن تبدأ هدفا وإطارا وآلية، لا يرى في كل هذا "شروطا وإملاءات"، بل ربما يعبترها "حقوقا وواجبات"..

هل يمكن أن يقرأ أي كان كمية "سخافة سياسية" كما تلك الأُقوال النتنياهوية"..لا نظن، ولكن من يمنح الساذج أن يبدو حكيما هو أن لا يجد من يردعه..بل وربما من يتماهى معه سذاجة!

طبعا، نتنياهو لم يتحدث عن "جبل الهيكل" لأنه بات يعتقد أنه نال الموافقة على ما أراد وطالب، من مفاوضه الفلسطيني قبل غيره..

أقوال نتنياهو تلك، ليست لمن ينتظر شارة العطاء التفاوضي من جاره الفلسطيني، بل للأطراف العربية الإقليمية التي يشير لها نتنياهو بمناسبة وغيرها..هل هذا من يمكن معه صناعة سلام مهما كان مسماه، عدا "تهويد فلسطين أرضا ومقدسات"..سؤال لمن يريد أن يقرأ!

ملاحظة: لأول مرة بات الحديث عن "الفاشية والشوفينية والكراهية" المتنامية في دولة الكيان جزءا من النقاش العام بهم ..هل هناك من يستفيد مما يحدث من كشف للفاشية في الكيان..بدها شوية تعب بس وقعدة في البلاد بدل الرحلات!

تنويه خاص: فضائح مؤامرة إسقاط الرئيسة روسيف كشفت أن البديل كان مخبرا صغيرا للأمريكان..وفضائح لن تقف عند كشف تسجيل لسياسي يتحدث عن المؤامرة، لا زال في حلقاتها بقية..طبعا ما حدث هناك له شبيه هنا..وقادم الأيام ناطقة بما يظنه البعض "مستورا"..يا حزانى"!

حماس..إعدام جريمة أم إعدام قانون!

كتب حسن عصفور/ منذ إعلان القيادي الحمساوي البارز في قطاع غزة إسماعيل هنية، عن توجه أجهزة حركته لتنفيذ حكم الإعدام ضد بعض من أهالي القطاع، بدأ ذلك الإعلان يكشف كثيرا مما هو تحت تراب المشهد العام الذي تركته "النكبة الإنقسامية"..

تصريح هنية كان مفاجأة سياسية - قانونية حيث أشار الى مسألة ليست من مهامه، ولا صفة له بالحديث عنها، خاصة وأن الجهات ذات الصلة بإعمال "القانون" ليست ضمن صلاحياته التي لا صلاحية له ضمن أجهزة السلطة التنفيذية، لكنه كشف أنه يتصرف بصفته "حاكم بأمره" لمقاليد الحكم في القطاع، إما كحاكم عسكري أو آمر عسكري، او ربما يرى انه "رئيس كيونية القطاع" ضمن "المهزلة التركية القطرية الإسرائيلية" التي يتم تحضيرها في الخفاء بأسماء مستعارة..

كشف هنية لمسألة الإعدامات لم تكن سوى تعرية للحقيقة السياسية الفلسطينية، بأن الإنقسام يتكرس عبر "تعزيز سلطة حكم" خاصة في قطاع غزة، لا تقيم وزنا لمخاطر ما تقوم بعمله على مستقبل القضية الوطنية، بل لا تفكر سوى بما لها دون أي مسؤولية عامة..

حاس وأجهزتها تتلاعب بالأجندة الوطنية، سياسيا وقانونيا، وتذهب بعيدا في سلوكها الإنقسامي بما تصدره من تصريحات وتقوم به من أفعال، وجاءت "مسألة الإعدامات" لتعري ما وصلت له الحالة الإنقسامية، من "قوننة" لمظاهرة كافة..

حماس تصر أنها صاحبة "تشريع وتنفيذ" بعيدا عن المركز، وأنها تمتلك كل الصلاحيات التي تتيح لها تنفيذ ما تراه هي وحدها "حقا شرعيا"، وما أعلنته دوائر الحركة منذ "رغبة هنية" للإعدام، يشير بلا أدنى ريبة أن حماس تذهب بعيدا في مأسسة وقوننة الإنقسام على طريق خلق حالة كيانية إنفصالية، بذرائع لا حدود لها..

حماس، تفرض بعضا من "نوابها" في قطاع غزة كمجلس تشريعي عام لتمرير كل ما تراه مناسبا لما تفعل من فعل إنقسامي، رغم أنهم "أقلية" لا يحق لهم الإجتماع الا بصفتهم جزءا من كتلة فصيل سياسي، ولذا تلاعب قيادات حمساوية باسم المجلس التشريعي هو الوجه الآخر لمصادرة المجلس من قبل الرئيس محمود عباس..

كيف يمكن أن يصادق عدد أقل من نصف أعضاء المجلس على إصدار إحكام وقوانين تطال وحدة النظام السياسي، الذي منح حماس فرصة تاريخة لقطف ثمار انتخابات، لو تكررت عشرات المرات لن تر ما رأت، وهي تعلم يقينا مسببات الفوز، لكن أن تستخدم ما حققت لتمارس "تخريب النظام السياسي" فتلك هي الجريمة ذاتها..

ليس من حق حماس الفصيل أن تمارس أي من مظاهر السلطة السياسية - القانونية، وأن إصرارها على تنفيذ جريمة الإعدام، ليس سوى جريمة سياسية لإعدام القانون والنظام، وتحفر بها حفرة لن يكون من السهل تجاوزها..

الإصرار الحمساوي على تلك المسألة يمكن وصفه برد سلبي وتخريبي في آن على "نداء الرئيس السيسي للمصالحة الوطنية"، وبذا يصبح "عقبة أمام النداء المصري"..

هل تمضي حماس فيما تتوعد بعض قياداتها بتنفيذ أحكام سيكون لها من الأثر الخطير على المشهد العام، أم تتوقف قيادة الحركة لتعيد التفكير بالخطوة لما بها من مخاطر متعددة محلية وإقليمية، وما التلاعب بالعاطفة الخاصة بعائلات من أصابهم ضرر إنساني من جرائم ليس سوى معول للهدم يتم إستحضاره لتمرير جريمة تكريس الانفصال..

مطلوب من قيادة حماس اليوم قبل الغد أن تعيد النظر كليا ليس في مسألة "الإعدام" فحسب، بل في كل ما له من سلوك يعزز الإنفصال بمسميات مختلفة..

وإن إعتقد البعض الحمساوي أن تلك وسيلة لـ"إرهاب" أهل القطاع تحسبا لإنفجار غضب مخزون فتلك رسالة جهل لا أكثر..

التراجع عن الجريمة فضيلة تحسب لها، والإصرار عليها جريمة تكتب عليها في "دفتر الرذيلة الوطنية"..فعليها الإختيار ما بين "الفضيلة" و"الرذيلة" ولا منطقة وسطى بينهما!

ملاحظة: حملات المقاطعة لإسرائيل في العالم مظهر من مظاهر "معادة السامية"..هذه عبارة نطقها رئيس وزراء فرنسا..هل من يرى ذلك بفعل شعبي لمحاصرة الإرهاب يمكنه أن يكون "أمينا سياسيا"..السؤال لمن يصر على السير بجهالة!

تنويه خاص: هل بات "تهويد الأقصى" بمسمى "الحرم / الهيكل" ضمن صفقة التطبيع التركي الإسرائيلي..ولذا صمتت حماس على كل تهويد للمقدس الديني والوطني.. سؤال يستحق وقفة سياسية قادمة!

رامي يسقط "برقع الكذب" عن "وجوههم"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن اعلن "أمين سر الفرقة الماسية" لتمرير الوهم والخداع عن قرار وقف "التنسيق الأمني" مع دولة الاحتلال، كان معلوما تمام العلم الى درجة اليقين المطلق، أن ذلك ليس سوى كلام كاذب من ألفه الى يائه، وهو ليس سوى محاولات تسويق وهم جديد وخداع لا أكثر..

سلوك الفرقة الماسية الخاصة للرئيس محمود عباس، لم يعد يقيم وزنا لحساسية الشعب الفلسطيني، وبأن الذكاء فطري يمكنه أن يزيل وبسهولة القمح من الزوان..فواصلت إنتاج منتجها كذبا وتزويرا!

لم يكن بيان تنفيذية منظمة التحرير الذي أعلن عن "وقف التنسيق الأمني" وتحديد العلاقة مع دولة الكيان، كاشفا للحقيقة، وتركها لباب مستقبلي بعد التشاور مع الأشقاء وخاصة مصر، حيث الرئيس عباس كان على موعد لزيارتها، وكذا الشقيقة الأردن، التي يمر منها واليها خروجا وعودة، الى جانب العمل على وضع الآليات المناسبة لتنفيذ لك..

والحق، ان كل من قرأ وإستمع لتلك الأقوال كان على دراية مطلقة أنها أقوال لا صلة لها بالحقيقة، ولن تر النور مطلقا في "الزمن العباسي"، ولن يجرؤ أي من أعضاء هذه "الزمرة" التي مارست كل أشكال "النصب السياسي" على شعبها من

المساس بتلك العلاقة مهما فعلت دولة الكيان وأجهزتها الأمنية، وإن وصلت للدوس على رأس من تشاء منهم، لأسباب لم تعد بخافية عن طفل فلسطيني يحبو في ممر بمخيم..

ولأن د.رامي الحمدالله، له حسابات غير حسابات "فرقة النصب والتهليل"، وأنه يبحث عن الظهور بوجه غير وجه الآخرين، وخاصة وهو يعلم تماما حجم التآمر والتربص به من تلك الزمرة، أراد أن يكشف بعضا من تزويرهم السياسي، ويسقط كل "البراقع" التي يخفون وجوههم خلفها..نطقها رامي بأن التنسيق الأمني مستمر..وحدث لقاءات، ولا يوجد أي آلية حتى تاريخه لوقفه..

كلام، يمثل رسالة غاية في الدقة تعري تلك المجموعة التي تصر بكل السبل على ممارسة أشكال الخداع المطلق للشعب الفلسطيني..

ولأن المسألة لا تحتاج لمزيد من التعرية، السؤال الى أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بصفتهم أعضاء في الخلية الإولى لصناعة القرار وممثلين لفصائل في منظمة التحرير، بعضهم تاريخي ومؤسس، هل تلك هي قراراتكم التي خرج الكثير منكم يطبل لها ويهلل بأن "الحسم آت" مع الكيان دولة وأجهزة، وأن الشعب الفلسطيني على موعد مع "عهد جديد"..

حتما، وبلا جدال كان الكل يعلم أنه لن ينفذ اي كلمة مما أوصت به "تنفيذية المنظمة"، فكما تم القاء قرارات المجلس المركزي قبل أكثر من عام الى "سلة القمامة" تحت طاولة الرئيس عباس، ستكون ايضا تلك النتيجة العملية لقرار التنفيذية، واي قرار سيكون في زمن الرئيس عباس..

من ألقى بقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين الى سردايب عميقة معتقلة في زنازين "الحماية الأمنية المشتركة" مع جيش الاحتلال، لن يكون قادرا على أن يقدم على أي خطوة لتحديد العلاقة مع الكيان..والسبب معلوم تمام المعرفة!

الفضيحة لا تكمن في تعرية الكذب السياسي لهذه الفرقة المتسلطة، بل كيف يمكنها أن تكون "أمينة على القضية الوطنية" في قادم الأيام، وأن لا تكون "شريك سياسي" لتمرير مؤامرة يتم الإعداد لها في عواصم عدة ، لتهويد المقدس

الوطني والديني، تهويد القدس والحرم الشريف ومنح أمريكا ما أرادت مقابل أن تحضر لقاء باريس..

الخطوة المقبلة لهذه الفرقة ومن الآن نقولها، تكريس "يهودية الكيان" و"تقسيم المسجد الأقصى الى "الحرم الشريف / جبل الهيكل"..تلك "المؤامرة الكبرى" التي يتم إعدادها في "المطبخ الفرنسي"..

هل تصمت مكونات الحالة السياسية على "المؤامرة" الى حين ان تقع وبعدها تبدأ رحلة بيانات اللغو والنصب، أم تبدأ رحلة وقف المؤامرة قبل أن ترى النور..

هل لفصائل منظمة التحرير وخاصة حركة فتح أن تهب لتحمي مقدس الوطن السياسي، وهل تدرك حركة حماس وإعلامها أن فلسطين أولوية سياسية، وأنها حركة وطنية قبل أن تكون إخوانية..ولا نعلم ما اصاب الجهاد الاسلامي من "خمول" نحو التصدي لما وجب..

الوقت يمر لتنفيذ "المؤامرة" بأسرع من تفكير فصائل المشهد السياسي..الحراك بات فرض عين وليس فرض كفاية لمن ينتمي لفلسطين!

ملاحظة: تصريحات الحمساوي صلاح البردويل يوم أمس عن "مؤامرة الطيراوي لإغتيال السيسي" اسقطت كل ما قالته حماس سابقا عن "مؤامرة طيراوية" لتهديد أمن القطاع..يا صلاح العقل زينة قالوها من زمان!

تنويه خاص: نقابة الصحفيين في فلسطين، تستنكر وبحق أي مساس أمني حمساوي باي صحفي في غزة..لكنها تصمت مطلقا عن ذات الفعل من قبل أمن السلطة ضد صحفيين في الضفة..النقابة ليس ألوانا حزبية خاصة..هي للكل أو بلاها!

رقصة الـ"فالس" الباريسية على أنغام "فرقة الرئيس الماسية"!

كتب حسن عصفور/ وكأن الرئيس الفرنسي هولاند تعمد أن يهين الرئيس محمود عباس وفرقته الخاصة، أمام العالم بطريقة لم يسبق أن حدثت من رئيس دولة كبرى لرئيس وفريق منحه كل ما طلب دون أي "ضمان"، بل وعلى حساب أشقاء واصدقاء، بإعلانه عن إعتذار علني في مؤتمر صحفي تابعته القارات الخمس، بخصوص الموقف الفرنسي من التصويت على قرار اليونسكو الذي أكد حق التاريخ في حقيقة وهوية القدس والمسجد الأقصى، سوف يعمل على تعديله في إكتوبر القادم..

هولاند، لم يكتف بإهانة الرئيس عباس وفرقته الخاصة، التي لم تعد تملكا شيئا من "ادوات الكذب لتكذب مزيدا من الكذب إلا البحث عن آليات كذب بصناعة غير فرنسية"، بل قام بتأجيل المؤتمر أسابيع غير محددة، خلافا لما ابلغه للرئيس وفرقته ساعات قبل التأجيل، وأضاف مزيدا من الإهانة، باعتباره ان مكان االمسجد الأقصى هو "مقدس للديانات الثلاث" ما يعني إعترافا فرنسيا رسميا للمرة الإولى بالطلب الإسرائيلي لتهويد المسجد الأقصى والحرم الشريف، كما تحدثت مذيعة تلفزيون عباس التي لم يسألها أحد عما تفوهت به..

فرنسا، الدولة الرسمية، "خيار عباس وفرقته الاستراتيجي"، واصلت كل أشكال "الإهانة السياسية والشخصية" لتلك "الزمرة " التي أهانت فلسطين شعبا وقضيا، بخياراتها الكارثية، فكانت مقابلة رئيس وزراء فرنسا "مانويل فالس" مع الصحيفة العبرية "يديعوت أحرنوت"، قبل وصوله في زيارة "الإعتذار الرسمية" لدولة الكيان، طالب فيها باعتراف السعودية والعرب والمسلمين بدولة الكيان مجانا..

ولم يكتف رئيس وزراء الدولة الفرنسية "العشق الخاص للفرقة الماسية العباسية"، بذلك الطلب الأهبل - الساذج، بل قالها قولا قاطعا أن " أمن اسرائيل يشكل الشغل الشاغل لفرنسا وشرطا للتقدم في عملية السلام"، مكملا أنه يعارض ويرفض حركة المقاطعة الدولية الشعبية لإسرائيل..

ذلك بعضا مما قالته فرنسا الرسمية، ومع ذلك لم "يعرق رئيس الفرقة الماسية" وهو يتحدث لوفد إسرائيلي في مقره بالمقاطعة متسائلا بدهشة لم تعد تثير إستهجان فلسطيني، كيف يرفض نتنياهو "المبادرة الفرنسية"..

وعل الحق معه تماما هذه المرة، كيف يرفض نتنياهو هذه "الهدايا السياسية" التي لم يحلم بها يوما، لكن صاحب "الدهشة المدهشة" تجاهل أن هناك مزيدا من الطلبات ما زالت للفاشي الصغير، يريد ترسيخ ما قاله منذ وصوله للحكم، الاعتراف بـ"يهودية المسجد الأقصى وايضا بدولة اسرائيل"..وعندها يصبح الحديث عن الرفض او القبول مظهرا لغويا لا أقل ولا اكثر..

هل أدرك "المندهش العام" الآن لما لا زال نتنياهو رافضا "مبادرته الفرنسية التاريخية رغم انحطاطها السياسي"!

ولكن، ولأن "الحياء الوطني" لم يعد جزءا من سمات "الفرقة الماسية العباسية" لم تعلن رفضها لموقف هولاند نحو تهويد القدس والأقصى، وكل ما أزعجها لا غير هو طلب "فالس" الاعتراف المجاني دون ثمن، وغيره يبدو أنه بات جزءا مقبولا لها، تهويد القدس وتهويد المسجد الأقصى، وعلهم قدموا له "خطة تقسيم المسجد بين حرم وهيكل"..

لم نسمع كلمة رفض أو إحتجاج واحدة، من تلك الفرقة أعضاءا ورئيسا نحو ما قاله الرئيس الفرنسي عن "الإعتذار" للكيان، ولا عن مكانة القدس للديانات الثلاث التي تعني بوضوح أن تقاسمها الديني أصبح جزءا من الموقف الفرنسي وبالتالي سيكون جزءا من "المبادرة المعجزة - الخارقة"..

يبدو أننا أمام حفلة رقصة "فالس" باريسية على أنغام "الفرقة الماسية العباسية" في قادم الايام، تمنح فرنسا ما تريده من "تعديل وتصويب وإضافة" خلال زيارة "فالس" للكيان وبعده الى مقر الفرقة الماسية في رام الله، لتقدم له رقصة "فالس" سياسية مستحدثة على أنغام موسيقاها "الشاذة وطنيا"!

لو كان لنا من نصح لـ"المندهش العام"، نقول له أن يعلن إعتذارا للشعب عما اقترف سياسيا، وبأنه سيحيل صلاحياته الى اللجنة التنفيذية لتكون هي "الإطار

الرئاسي"، وأن يمارس مهاهة الرئاسية ضمن إطارها وليس خارجها أو فوقها الى أن يجد جديد سياسي..

نصيحة علها تساعد أن تكون خاتمة المشهد الإنساني - السياسي بعيدا عما لا يحمد عقباه في التاريخ الوطني..هل هناك من يسمع أو يقرأ، أم أن مقولة "عنزة ولو طارت" ستبقى هي سيد القرار الخاص!

ملاحظة: أن يكون السيد عزام الشوا رئيس سلطة النقد عضوا في مجلس إدارة - أمناء صندوق الاستثمار برئاسة محمد مصطفى سابقة تستوجب المساءلة الوطنية، بما هو متاح من ادوات لا تزال حاضرة حتى وإن لم تكن فاعلة..السؤال ليس الى هيئة مكافحة الفساد!

تنويه خاص: الشعب الفلسطيني ينتظر إعتذارا رسميا من حركة حماس عن تصريحات محمود الزهار المسيئة للتاريخ الوطني، وصمت قيادة حماس عليها تعني أنها شريك بالجريمة السياسية ..من ينكر تاريخ الثورة والخالد لا يستحق أن يكون "شريكا سياسيا"!

سباق التضليل السياسي..إفلاس أم تعمية!

كتب حسن عصفور/ فجأة تسابقت "فصائل فلسطينية" شرقية وغربية، شمالية وجنوبية، سلفية ومش سلفية، كي تعبر عن ذاتها وحضورها بحملة إعلامية نحو "مخاطر" تعيين حارس الملاهي الأسبق، والوزير متعدد المواهب أفيغدور ليبرمان في منصب وزير الجيش لدولة الكيان - كان وزيرا لخارجية الكيان قبل ذلك-.

الفصائل ذاتها، المصابة بكل أمراض الكون، من العمى الى الطرش، إكتشفت أن تعيين ليبرمان سيفتح باب "جهنم" على "المودة السياسية" التي عليها حكومة بيبي نتنياهو، وأن وجوده سيحيلها الى حكومة "متطرفة" "كارهة" ومعادية للشعب الفلسطيني، وسيكون "عقبة كأداء" أمام أي "حل ممكن"..

والحق أن كل من أصدر بيانا يشتق أو يشتم من رائحته، أن ليبرمان سيكون إضافة للتطرف ليس سوى "غبي مطلق" و"ساذج بلا حدود"، في حال أردنا "حسن النوايا" فيمن قال ذلك القول الإستهبالي، وغيره يكون جزءا من لعبة تبييض صفحة حكومة نتنياهو، "التي تحمل كل ملامح الفاشية والعنصرية والكراهية"، وفقا لأقوال قادة صهانية ومسؤوليين أمنيين في دولة الكيان، بل أن نائب رئيس أركان جيش الإحتلال غولان، قالها صريحة أن لديهم ما كان مثيلا لسلوك جيش هتلر النازي..

وكي تكتمل الصورة، شاركت خارجية أمريكا، الغائبة عن أي فعل سوى تأييد مطلق للفاشية الإسرائيلية، بـ"تساؤلات" تبرز لديها من تعيين ليبرمان، وطبعا دون أن تنسى تأييدها وتعاونها المطلق مع حكومة بيبي..

أي دجل يفوق هذا الدجل الذي نقرأ ونسمع..وكأن ما سبق ليبرمان، كان قريبا من "الودائعية السياسية" في حكومة تحمل في طياتها الرغبة نحو "تسوية الحال الصراعي مع الجار الفلسطيني" ليس بالحروب والتهويد الاستيطاني في القدس وما يصفونه رسميا في لغتهم مخالفة للإتفاقات كلها، بـ"يهودا والسامرة" بديلا تهويديا للضفة الغربية، مصطلح يستخدم في كل أوراقهم، رغم أن العالم أجمع، بما فيه كل من يدعم الفاشية في تل أبيب، من واشنطن حتى باريس مرورا لبندن، يقول غير ذلك..

حكومة شنت 3 حروب تدميرية على قطاع غزة، وقبلها حرب وافقت عليها، حروب أعادت القطاع الىالوراء زمن بعيد..

حكومة تضم "حزب بينيت - البيت اليهودي" الذي يقود هو ووزيرته شاكيد حرب تهويد المقدس الفلسطيني علانية، ويطارد الفلسطيني الذي قرر البقاء في وطنه، متمسك بأرض لن يسمح لـ"القادمين الجدد" بأن يحيلوها "وطنا قوميا خادعا"..تمسكوا بالعبارة الخالدة لتوفيق زياد شاعر الوطن والأرض، وشهيد عشق فلسطين، "هنا باقون" وسيبقون رغم كل ما لعدوهم أن يفعل..

ليبرمان، ليس أقل ولا أكثر عنصرية وفاشية من مجموعة بينيت "البيت اليهودي"، وحتما لن يكون أكثر تطرفا وسفالة سياسية من "العنصري

الإستيطاني غليك" الذي بات عضوا في الكنيست من حزب نتنياهو ذاته، وهو مواز لنتياهو ومساو له في السفالة والإنحطاط السياسي..

كان بالإمكان كيل التهم الى ليبرمان، كفاشي وعنصري، كعنصر مضاف للفاشية التي تجسدها حكومة نتنياهو، أما ان يتم ذلك الخلط العجيب وكأن "البعض" الفلسطيني جاء من يأمره بأن يقول ما قال، كي تستند لهم أمريكا و"تثير تساؤلات"ـها..

لماذا يذهب هؤلاء السذج الى ما يذهبون، أهو مظهر تضليلي للمشهد، وخلق جو مختلف عما هو قائم، أم أن هناك تحت الأكمة وورائها ما ليس معلوما عاما، وأن المصابين بـ"رعشة هلع" مفاجئة من "التطرف والعنصرية" الآتية مع ليبرمان كان لديهم "وعودا خاصة" يظنون أنها قد لا تأت بعد ذلك التعيين المفاجئ..

ومع أن كلام الفاشي الجديد، مختلف عما كان يقول قبل أن يكون وزيرا للحرب وجيش الكيان، وتحدث عن "تسهيلات خاصة جدا" لقطاع غزة، لكن كل ذلك لن يزيد أو يقلل من حقيقة ان حكومة نتنياهو جملة وتفصيلا هي حكومة فاشية، لا مستقبل سياسي معها ولها في خلق أي مظهر للتسوية مالم يكن هناك "قوة سياسية شاملة" يمكنها أن تكون عنصر إجباري - إكراهي لتلك الفئة الباغية..

ليت البعض يعيد قراءة برنامج تلك الحكومة، وتصريحات رئيسها قبل أيام من الاتفاق مع حزب ليبرمان، وما هي "أسس الحل السياسي" الذي يريد، تهويد فلسطين الأرض والوطن، ومنح جيب خاص لبعض سكان من فلسطينيين، يسموا أنفسهم ما يسمون، ما دامت اسرائيل باتت "وطن قومي لليهود" بعاصمتها القدس و"جبل الهيكل طامسا للحرم القدسي الشريف"..أليس تلك أقوال بيبي..وهل هناك فاشية وعنصرية وكراهية وحقد أكثر..فما زاد ليبرمان في الإرهاب خردلة.."!!

هل نرى سابقة فصائلية تعتذر ما نطقت به جهلا، أم تصر على أنها باتت "فصائل أفلاس سياسي"، تستحق الرجم الوطني العام، وهي من إستجوب تنفيذ حكم الشعب بها "إعداما شنقا" قبل غيرها..

الخطأ التقديري وارد في رؤية سياسية لموقف ..ولكن الإصرار عليها حماقة مركبة وجب معاقبة فاعلها!

ملاحظة: إعلان "بيت المقدس" مسؤوليتها عن إطلاق "قذائف صاروخية من غزة نحو الكيان" رسالة الى حماس بأن رسائل الأشقاء في مصر تستحق القراءة بطريقة مختلفة..أظن قيادة حماس تعي ذلك جديا، لو أريد للقطاع خيرا!

تنويه خاص: من طرائف القول شكوى بعض من فتح عن كونهم تنظيم شبه محظور في غزة..وبعيدا عن سلوك أجهزة حماس الأمني والسياسي لكن فتح في غزة تعيش "رفاهية سياسية عالية جدا" مقارنة بوضع حماس في الضفة..مش هيك يا ضمير الغائب!

"شمعة أبو الهندي" لكسر ظلامية النكبة الانقسامية!

كتب حسن عصفور/ فجأة هبت الروح "الإنسانية" على "بقايا الوطن"، فمع انتشار خبر مأساة انسانية لحقت بعائلة "ابو الهندي" أودت بحرق 3 من أطفالها، روح لم تبدأ بالبحث عما هو واجب لمنع الجريمة - الكارثة التي لن تكون نهايتها مع دفن أبناء "ابو الهندي"، ما دامت فصائل النكبة والانقسام لا تزال هي صاحبة "القرار والمسؤولية"، وما دامت "مافيا الفعل السياسي" هي من ينطق بالقوة الجبرية للسيطرة على مسار الحدث الوطني العام، سيكون هناك كوارث ونكبات إنسانية وسياسية..

ولأن "النزعة الإنسانية" التي هبت ريحها على "بقايا الوطن" ليست صادقة فإن إسم العائلة التي أصيب بكارثة إنسانية لا يكتب ولا ينطق بشكل موحد، مرة "عائلة الهندي" واخرى" أبو الهندي" وتارة "أبو هندي"، وكأن المسمى بات مزادا للإختيار والانتقاء..

ولكن، قمة الفضيحة الكاشفة لأطراف النكبة السياسية في بلادنا وما بقي منها، هو أن الحديث عن الكارثة بدأ من فجر يوم حدوثها، قيام حركة حماس باشعال نار "فتنة ما" بتوجيه سهام الاتهام الى الرئاسة الفلسطينية وتحديدا الرئيس عباس، وصلت لأن يحرق بعض أفرادها قرب منزل العائلة المنكوبة، صور

الرئيس، كما كالت سيل اتهاماتها لحكومة الرئيس ووزيره الأول د.رامي الحمد الله..

وما أن افاق قوم الرئيس عباس وفصيله، حتى وجدنا مضادا من "الإسهال الإتهامي" ضد حماس وقيادتها، وأنها هي من كان سببا في "الكارثة"، لأنها تحرم حكومة الرئيس من العمل وتصادر أموال الجباية الخاصة بالكهرباء، وكل ما خطر على البال من تهم..حتى اتهام أهل القطاه بالجهل في مبادئ "الدفاع المدني"!

والحق أن كلا الطرفين في "سيل الزبالة الاتهامية"، مر مروا هامشيا على السبب الحقيقي دولة الكيان وما أنتجته من مؤامرة "الإنقسام قبل الحصار"، ودون التفاصيل التي باتت ملكا عاما في وسائل الاعلام، ففي كل من تهم هذا لذاك حقيقة سياسية..

"المهزلة" في استغلال الكارثة ظهرت في أعلى تجلياتها، عندما أعلنت حركة حماس أنها ستقيم "جنازة عسكرية" للشهداء الأطفال الثلاثة، مع منحهم لقب "شهداء القسام" ، وأحاطت الجنازة بـ"حزام فصيلها الناسف"، كي لا يقترب أي من "أبناء فتح" بمكوناتها، وفق ما أعلنت جهات فتحاوية، ما يكشف أن الحزن ليس إنسانيا أبدا، بل أنه أبشع صور الاستغلال للمأساة الإنسانية..

وما أن أعلنت حماس عن اعتبار الأطفال الثلاثة "شهداء القسام"، رغم أنهم أقل من العمر التعليمي، طفولة خاصة، فرضوا عليها لقبا من عجائب الزمن الانقسامي، مع ذلك الاعلان سارعت حركة فتح للعمل بما لا يمنح لـ"ضرتها السياسية" "قطف ثمار" المصيبة، فبدأت في التفتيش عما يمكنه تطويق ذلك..

وبعد ساعات من الكارثة، تذكرت قيادات فتح أن "الإتصال الهاتفي" لا زال ممكنا بين شمال بقايا الوطن" وجنوبه، فسارعوا للطلب من الرئيس عباس مهاتفة عائلة الشهداء، وكان الخبر "المدوي"، الرئيس يهاتف والد الشهداء ويؤكد على " التزامه الكامل بتقديم المساعدة له وترميم بيته في أسرع وقت ممكن"، ليسارع الوالد المكلوم باعلان أنه "شبل فتحاوي"..

وساعة وقليل بعد تلك "المهاتفة المسائية"، والتي حدثت ساعات طوال من زمن الكارثة، سارع وزير مقيم في غزة الى منزل العائلة، ليهافته الوزير الأول ويتقدم بتعويض مناسب بأن تمنح العائلة شقة جديدة بديلا، ولا ينسى الوزير أن يلتقط صورة له وهو وسط العائلة حاملا هاتفه خلال المكاملة، وربما من شدة "الاندهاش" نسي أن يلتقط صورة "سيلفي مع العائلة المنكوبة"..

دون تفاصيل، كارثة عائلة "ابو الهندي" كانت مناسبة لتكشف كم "العار والعوار" الذي تختزنه "فصائل النكبة الوطنية"، وكم تسكنهم فضائح لم يعد بالامكان استمرارها، ولا يجب أن يكون..

هل نتقدم بالشكر لشمعة أدت بإنزال كارثة إنسانية لتكشف لنا كم هو "العار الداخلي" في أولي الأمر علينا..ربما فالشمعة كانت دوما طريقا للنور وكسر الظلام والعتمة..فهل تكسر "شمعة ابو الهندي" ظلامية النكبة الانقسامية..

ليتها وعندها نقول الرحمة للشهداء الأطفال دمكم لم يذهب هدرا..وطوبى لأطفال فلسطين الشهداء منم والأحياء!

ملاحظة: ما قاله مبعوث الأمم المتحدة لفلسطين ملادينوف بانه وموظفي الأمم المتحدة يعرفون تاريخ المنطقة وشعوبها ردا على دعوة نتنياهو لهم لدرس في التاريخ، صفعة مدوية تلقاها "البيبي" منذ ان تغطرس حكما..ملادينوف شكرا وليت البعض يتعلم بعضا من "شجاعتك"!

تنويه خاص: ما حدث في مجلس الأمن من نقاش عن فلسطين، وما تم تسريبه من تقرير لـ"الرباعية الدولية" عن فلسطين ايضا، بعضا من نماذج يمكن لها أن تكون قوة دفع لحراك سياسي عام لحصار دولة الكيان..قوة الدفع تحتاج الى "آلة دفع" في ظل صدأ ما عندنا!

"صفعات نتنياهو" لفرنسا ومقترحها..مناورة لما هو أخطر!

كتب حسن عصفور/ احتفت وسائل الإعلام العبرية، بما نسب الى رئيس وزراء الكيان نتنياهو أنه قام بـ"توبيخ" وزير الخارجية الفرنسية "إيرولت" خلال اللقاء الذي حدث بينهما يوم الأحد 15 مايو (ايار)، بسبب التصويت الفرنسي في منظمة اليونسكو على الحقيقة التاريخية في القدس والحرم الشريف، وهو ما أثار غضب الكيان دولة ومؤسسات..

نتنياهو، تعمد أن يسرب ذلك لوسائل الإعلام لإظهار درجة الاستخفاف السياسي بفرنسا الدولة والدور المرتقب، بل أنه بدأ لقاء حكومته الاسبوعي بهجوم غير مسبوق على الحكومة الفرنسية، ومقترحها وقال رسالته التي يرددها منذ ان استلم أول حكومة عام 1996، بعد إغتيال رابين، لا خيار الا المفاوضات المباشرة اللامشروطة..

وطبعا كالعلدة الإسرائيلية لم ينس القول أن "فرنسا بمقترحها غير نزيهة ومنحازة"..كذبة خارج كل سياق منطقي ..لكنه يسوقها لغايات أخرى..

من حيث المبدأ، المقترح الفرنسي حتى تاريخه لا يتحدث سوى عن عقد "مؤتمر دولي" لبحث كيفية العمل من أجل استمرار "عملية السلام"، دون أي تحديد سياسي لجوهر العملية السياسية، بل ان المفارقة الكبرى، هو عقد المؤتمر دون مشاركة "طرفي الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي"، وهي مسألة تفتح أبوابا عدة للتساؤل عن المغزى لذلك "التغييب"، علما بأن الضرورة السياسية تفرض حضورهما..

ولكن، لنبقى في دائرة الموقف الإسرائيلي و"الغطرسة الاسرائيلية" التي وصلت الى حد الإهانة السياسية العلنية، والتي تفاخر بها رأس الطغمة الفاشية نتنياهو، وأكال من "السباب اللغوي" بما يراه ضرورة، رغم ان رئيس وزراء فرنسا عبر عن "أسف حكومته لما جرى في اليونسكو والتصويت الذي حدث"، بل أن الوزير الفرنسي ذاته، حاول أن يبرر ما حدث بأنه "خطأ" يستوجب التحقيق..

وعل موقف رئيس الوزراء الفرنسي فالس، ووزير خارجيته من مسألة التصويت حول طبيعة القدس والحرم الشريف، تكشف أننا أمام مشهد قد يحدث "إنحرافا

جوهريا لتغيير بعض الحقائق السياسية" بخصوص قواعد العمل المستقبلي، وأن يكون ذلك مقدمة لتكريس بعضا مما يكمن وراء الموقف الإسرائيلي..

جوهر موقف حكومة نتنياهو، ومعها الادارة الأمريكية، من اي تحرك سياسي يتجه لإنتزاع أعترافا دوليا بأن يتم اعتبار إسرائيل "دولة يهودية" وأن الحرم الشريف يمسى ايضا "جبل الهيكل"، ولو عادت الذاكرة بالبعض لوجد ان الخارجية الأمريكية بدأت في الفترة الأخيرة بتثبيت تلك التسمية في كل بياناتها الخاصة بالقدس، دون أن تنبس الرئاسة الفلسطينية وفرقتها الخاصة بحرف واحد إعتراضي..

دولة الكيان وحكومتها، تمارس الآن كل أشكال الإبتزاز السياسي من أجل الوصول لتسجيل "اعتراف دولي" بأي مظهر كان حول تلك "المسألتين"، وهي تجد كل الدعم والتأييد من الولايات المتحدة، التي تناور بالحضور كي تجد سبيلا لتكريس ذلك ضمن جدول البحث والنقاش..

عمليا، قد تكشف زيارة رئيس وزراء فرنسا المقبلة الى دولة الكيان بعضا مما سيكون "توافقا" او "تنافرا" حول تلك المسألتين، والخطر أن يتم البحث عن مناورة صياغة سياسية لتمرير المطلب الإسرائيلي - الأمريكي، ومنح الفرصة لأن يتم طرح المطالب تلك من قبل "أطراف مشاركة" وتصبح جزءا من "النقاش العام"، وليس شرطا أن تكون بندا على جدول الأعمال، بل تكون تحت بند مضاف ما يستجد من "أفكار"..

هنا، هل هناك "ضمانات سياسية" تمتلكها الرئاسة الفلسطينية وفرقتها حول عدم إيراد ذلك كجزء من التداول والنقاش، وإفتراضا أنها باتت على طاولة البحث، وغالبية المشاركين لجأوا لحيلة سياسية تقبل بالصيغة الأمريكية حول المسجد الأقصى بالشكل التالي "الحرم الشريف / جبل الهيكل"، وأن اسرائيل "دولة لليهود وسكانها"، ما هو رد فعل الرئيس محمود عباس على ذلك حينها..

المناورة الكبرى أو "المصيدة السياسية الكبرى" التي تقف خلف الموقف الإسرائيلي - الأمريكي من المقترح الفرنسي ليس رفضا لما به، وإنما لما يفترضون أن يكون به..ومن صمت على الموقف الأمريكي من المسجد الأقصى لن ينطق رفضا لاحقا بما صمت عليه..

وهنا نقف ونتساءل، هل ما نطقت به مذيعة تلفزيون الرئيس عباس حول "الروايتين" بخصوص المسجد الأقصى تمهيدا ترويجيا لما سيكون لاحقا من قبول للصيغة الأمريكية اياها..الخطر لا يأتي من رفض الكيان لمقترح فرنسي بل من تواطئ قد يكون قادما للقدس والمسجد الأقصى وتعريف دولة الكيان..

الخطر قادم ..فهل من يدق ناقوسه وطنيا، أم يبقى الجمع منتظرا الكارثة كي تبدأ رحلة "العويل السياسي"، بعد أن يكون العدو حقق ما أراد..اليقضة المسبقة هي الحل والعويل اللاحق إفلاس..

ملاحظة: خارجية الكيان أعلنت ان حكومة النرويج أوقفت مساعداتها المالية الى السلطة الفلسطينية، الرئاسة..الخارجية، دائرة "الحكي التفاوضي"، لم ينطقوا بكلمة لا "آه" ولا "لآ"، وكأن الحدث في كوكب تاني..شو هالمصيبة!

تنويه خاص: تصرح وزير الخارجية المصري انه لا توجد علاقة بين مصر وحماس ولا تريدها، يثير الكثير من "الريبة السياسية"..ربما يحتاج "تفسيرا وتوضيحا" كونه يمس عمل جهازا سياديا يقيم تواصلا دائما مع حماس!

فضائح سياسية في "تلفزيون فلسطين" على طاولة الرئيس!

كتب حسن عصفور/ لا أعلم هل هناك وقت عند مكتب الرئيس محمود عباس لمتابعة مجمل نشاطات اعلامه الرسمي، وما يبث أو يقال من خلاله للعالم، قبل الشعب الفلسطيني، أم أنهم سائرون على طريقة "إعقلها وتوكل" ما دام هناك شخص واحد أوحد بات يملك "السلطة المطلقة" لتلك الوسائل الاعلامية، التي وجب أن تكون واجهة للشعب الفلسطيني عامة، قبل أن تكون "حكرا لفصيل"..

ولن نعيد التذكير بمهزلة تلك الوسائل الاعلامية، بث المسرحيات المصرية الضاحكة وقت شن دولة الكيان لحربها ضد قطاع غزة..

لكن ما فتح هذا الملف مجددا، برنامج حواري تهتم به بعض "أركان السلطة" لغايات بعضها معلوم وغيرها يبقى ضمن "سري جدا"، برنامج قدم وجبة مثيرة

جدا من "المصائب السياسية"، لو كان هناك من له علاقة بالمتابعة الوطنية، لحدثت مظاهرات طافت أرجاء "بقايا الوطن" شماله وجنوبه وفي الداخل المستعمر كما الشتات..

البرنامج المسمى "حال السياسة" استضاف استاذ فلسطيني للحديث عن الشأن العام، بدأ بالتحرك الفرنسي وتطرق الضيف في بدايه الحوار لتصريحات رئيس وزراء فرنسا الرافضة لموقف اليونسكو من تحديد طبيعة الحرم الشريف، حاول مرورا ان يشير اليها، وفجأة تبرز مذيعة البرنامج لتعلنها قاطعة مدوية "من فضلك بلاش جبل هيكل لأنها قضية حساسة وبها روايتين واحدة اسرائيلية وأخرى فلسطينية"..

هكذا قررت تلك المذيعة التي فتحت لها شاشة تلفزيون فلسطين، نظريا شاشة ملك الشعب، ان "جبل الهيكل له روايتان"، لم تفكر ثانية حتى لـ"تجميل" تبني الرواية الصيهونية وتقول كما يزعمون، بل اعتبرتها مسألة حساسة لا يحق للضيف الذي أصيب بارتباك غير متوقع الحديث عنها، ما أجبره الى تعديل بعض قوله، انه لا ينكر وجود "ارتباط ما" لليهود في المكان..

سيادة الرئيس محمود عباس، انت قبل غيرك تعلم يقينا أن ذلك يمثل خروجا عن "الوطنية الفلسطينية" بمن يعترف أن "جبل الهيكل" حيث الحرم الشريف كما يريد حكام تل أبيب، وامريكا، وتعلم جيدا ان تلك المسألة كانت النقطة الحاسمة - الحساسة جدا في قمة كمب ديفيد، ولا نظنك نسيت موقف الخالد ياسر عرفات منها، وإن نسيت فإطلب من "أمين سرك" محضر الجلسة الخاصة بين الخالد والرئيس كلينتون ومدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج تنيت في حينه..

السيد الرئيس، ما نطقت به تلك المذيعة، ليس عارا وطنيا فحسب، بل جريمة كبرى تستوجب ملاحقة من كان سببا بإذاعة البرنامج، وتقديم اعتذار منك للشعب الفلسطيني، وإجراء تحقيق سياسي في ما حدث..سيادة الرئيس ما كان جرم لن يغتفر لو تم الصمت وتمرير الذي كان "فضيحة لا قبلها ولا بعدها" ..

ولأن المسألة ليست خطأ سهو، يكمل البرنامج مخزون فضائحه السياسية، عندما تم التطرق الى معبر رفح وموقف مصر وحماس، حاول المتحدثين، القيام بكل جهد ممكن أن يمنحوا كل "السبل والأسباب والذرائع" الى الشقيقة مصر لأبقاء

المعبر مغلقا..تبارى من كان داخل مكان البث وسفير فلسطين من القاهرة بتلك "المباراة" المثيرة جدا..

سفير فلسطين، قال فيما قال، لتبرير موقف مصر في معبر رفح، وتأييدا لتصريحات وزير الخارجية المصري حوله، بأن معبر "ايرز" هو المعبر الرئيسي لقطاع غزة وشريان الربط بين شطري الوطن وأن المعابر مسؤولية اسرائيلية..

ويبدو من القول أننا أمام قضية غاية في العجب، فمعبر أيرز ليس معبرا دوليا للقطاع، الا أذا اعتبر مطار بن غوريون مثلا معبرا للسفر الفلسطيني، هو معبر مرور لأهل القطاع نحو الضفة والأردن في الممكن، ولكنه ليس الشريان الرئيسي الرابط، كون الطريق الرابط لم يتم الاتفاق عليه بعد..

للتذكير لمن غاب عنه بعضا مما للفلسطيني من حق مهدور في الاتفاقات مع دولة الكيان، أن هناك نص على "ممر آمن" بين الضفة والقطاع، بدأ العمل به فترة قصيرة، عندما خرج آلاف من ابناء القطاع نحو الضفة، ولا نود اعادة ما كتب من شعارات ملأت مناطق بالضفة الرافضة لذلك القدوم، وصفه البعض بـ"الاحتلال الغزي"..

وتم ايقاف العمل به بعد ايام من تجربته، لأسباب نتمنى اعادة قراءاتها بما هو وطني وليس غير ذلك..ولذا فمعبر ايرز ليس المعبر الرئيسي للقطاع، بل معبر مرور، ويبقى الميناء والمطار ومعبر رفح هي المعابر الرئيسية لدولة فلسطين من جنوبها نحو العالم..

ويمسك ضيف البرنامج الحديث ليشير الى أن "مصر من حقها أن تغلق المعبر وفقا لحساباتها الأمنية، وأنها لن تسمح للإخوان المسلمين بالبقاء في غزة كخاصرة ضد مصر..ولن تفتح مصر المعبر دون وجود السلطة او منحه لميليشيا فما بالك مليشيا اخوانية"..

ويكمل الضيف الخبير السياسي كلامه قائلا" الى ان تحل هذه المسألة الحديث ضد موقف مصر من المعبر ديماغوجية، والهجوم على مصر يجب ان يتوقف"..

ونصل الى "درة كلام الخبير" "اذا سالت أن يفتح المعبر اذا كان يؤثر على امن مصر لن افتحه"، ورأى الخبير السياسي أن "تصريحات بان كي مون حول المعبر ومصر مشبوهة"، و"السيئ هو عدم تحميل حماس المسؤولية عن اغلاق المعبر"..

هذه أقوال تم بثها الى العالم عبر تلفزيون يحمل اسم الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني..هل لنا بمن يصدق عدم وجود تحريض من القيادة الرسمية لمصر الشقيقة في أزمة معبر رفح..

كيف يمكن للرئيس عباس أن يواصل الحوار مع "ميلشيا" تمثل خاصرة معادية للشقيقة الكبرى..

دون أي شرح للكلام سنضع رابط تلك الحلقة في سابقة لن نظن تم العمل بها، الحلقة كاملة دون منتجة، بما فيها رفع الآذان كي لا يقال أن المنتجة زورت الحقيقة..وإن لم يتنس للرئيس عباس وفرقته الميمونة متابعة تلك الحلقة نقدمها له "هدية" علها تستفز بعضا مما يستفز كل فلسطيني..بأمل أن يكون هناك قول فصل فيما جاء بها، وغير ذلك لكل موقف حديث..سنرى!

رابط البرنامج :

https://youtu.be/ywPgBf6LLok

ملاحظة: صمت حركة حماس على جريمة مقتل - اغتيال والدة الدكتور بسام البدري شبهة جنائية كاملة..صمت يؤشر ان الاغتيال بفعل فاعل محروس بعين الأمن الخاص المتسلط على رقاب الأهل في القطاع المخطوف!

تنويه خاص: وكالة الأنباء الرسمية لديها خبر استمر لأكثر من 48 ساعة كخبر اساس، تسمية مواطن من شمال غزة مولوده باسم الرئيس محمود عباس..بدها حكي ام مفهومة..الناس بتفهم!

قليل من الخجل.. يا "طرفي النكبة الثالثة"!

كتب حسن عصفور/ وها أن طرفي "النكبة الوطنية الثالثة" - الإنقسام -، أعلنا واحد بعد الآخر، دون أن ترمش جفن عين اي منهما، عن عرض سويسري لعقد "مؤتمر دولي للمصالحة الوطنية"..

القيادي الحمساوي الأبرز في قطاع غزة، اسماعيل هنية - الحاكم بأمره - خرج على الشعب الفلسطيني، وكأنه يزف لهم "البشرى الكبرى" بأن سويسرا تستعد لعقد "المؤتمر الدولي للمصالحة"..

وكان المسؤول الفتحاوي لمتابعة ملف التواصل مع حماس والرحلات المشتركة، سبق اسماعيل هنية، عندما كان في زيارة لسويسرا بالاعلان عن "المؤتمر" إياه، والحق أن كلامه في حينه لم يؤخذ بتلك الجدية كونها فكرة خارج السياق، بل وكأنها "فنتازيا" لا حقيقة تحضر من وحي البحث السياحي..

وبعد الإعلان الحمساوي عن تلك الفكرة، لم يعد بالامكان القفز عن تلك المسألة..

والحق، ان الإعلان بذاته يمثل "وكسة سياسية" تكشف العوار المطلق الذي تختزنه حركتي "النكبة الثالثة"، وان اعلان "الفكرة السويسرية" يمثل إنحرافا وطنيا شاملا، ليس فقط عن ثقافة الشعب بل وعن مساره التاريخي..

طرفي النكبة، أكدا باعلان الفكرة السويسرية تلك كم بهما "غربة سياسية" عن الوطن والقضية، وكأنهما أطفال يسيرون على نغم أغنية طيور الجنة، "دادا حبة حبه..دادا خطي العتبة" لأطفال يبحثون أولى خطوات السير والمسار، يحتاجون لمن يأخذ بيدهم يعلمهم المشي والوقوف..

وبعيدا عما "رطن" به هنية، القائد الكبير جدا في الحركة "المجاهدة" من ان "مفتاح المصالحة" حيثما كانت وأينما حدثت يبقى مسألة توفير "المال" لموظفي حماس، ودون تلك القضية، فلا صلح ولا يحزنون، حتى لو عقد مؤتمر فضائي في كوكب المريخ..

لو فكر هذا المسؤول الفتحاوي أو ذاك المسؤول الحمساوي، قبل الاعلان عن "الفكرة الأرخميدسية " - المؤتمر السويسري للمصالحة-، لأدركا انهما وقعا في "المحظور الوطني" من حيث المبدأ..

لا نظن، أن الطرفين الفرحين فرح الأطفال في لحظات المشي الأولى، لا يعلمان أن تعبير "المؤتمر الدولي" هنا وتحديدا في القضية الفلسطينية، مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم "العداوة الوطنية - القومية والسياسية"، فكرة تحيل الشأن الداخلي الى "عقدة مستعصية" عجز أهل القضية عن حلها..

ويبدو أن صاحب الفكرة السويسرية، أراد ان يوازي بين "المؤتمر الفرنسي" للمصالحة الشرق أوسطية ومؤتمر سويسرا للمصالحة الفتحاوية - الحمساوية..

لماذا يصر طرفي النكبة الوطنية على المضي قدما بحركة الاستخفاف بالشعب الفلسطيني وتضحياته وتاريخه الكفاحي..

قبول حركة حماس بالفكرة قد لا يكون هو "المفاجأة"، بحكم أن صلتها بالحركة الوطنية لم تكن جزءا عضويا، بل أن النشأة الإخوانية قدمتها لتكون "بديلا سياسيا" للحركة الوطنية الفلسطينية، ولم تنته هذه الفكرة حتى تاريخه، رغم كل الكلام الانشائي عن الوحدة، لكنها لم تتقدم بخطوة عملية جادة وملموسة للخلاص من تلك "العقدة الإخوانية المتأصلة في فكر الحركة سلوكا ومنهجا"، وستبقى ما دامت مرتبطة بها وشعارها الإخواني..

ولذا أي مصالحة لن تر النور وحماس جزء تنظيمي وفكري من الجماعة الإخوانية، فتلك ليست مسألة هامشية كما يعتقد البعض بسذاجة غريبة، وعليه يمكنها أن توافق على أي مقترح "غير عملي"، وتذهب الى المشاركة في أي "لقاء سياحي"، في قطر او القاهرة او بيروت وصولا الى جنيف مرورا بأسطنبول، وعطفا على باريس لو أمكن..

لكن الكارثة الكبرى، هي أن تنحرف قيادة حركة فتح وتفقد توازنها الاستقلالي الوطني، وتتجارى مع الدعوة السويسرية دون أدنى تمحيص، أو تفكير لمخاطر جوهر العرض، وأن تتفاعل تلك القيادة الفتحاوية، أو بعض منها مع أي فكرة تحمل كلمة "مصالحة"، ما دامت تحقق للبعض سفرا وسياحة وحضورا اعلاميا بأي ثمن كان، حتى لو كانت "الاستقلالية" الوطنية الفلسطينية ثمنا..

أين بات الشعار التاريخي أن"القرار الوطني الفلسطيني مستقل"، هذا الشعار الذي شكل الحماية الأبرز لمسيرة ومسار الثورة والمنظمة أمام "مؤامرات من

كل طيف وبكل مسيمات الحاضر السياسي"..هل تبخر أم بات استخدامه وفقا للمصلحة الفئوية - الشخصية، دون ما كان له يوما..

عار وطني وبلا حدود، أن لا ترفض حركة فتح وقيادتها، تلك "الفكرة السويسرية"، وعار أكبر لو استمرت بها ولم تتصدى لها قواعد حركة فتح، باعتبارها عمود الثورة والمنظمة..

وقبل النسيان، هل سيكون هناك مراقبين دوليين ومحليين، كدولة الاحتلال والفصائل التي لم تعد تعرف أين "تذهب هذا المساء"، ولا نعرف دور مصر والجامعة العربية في ذلك "المؤتمر الاكتشاف"..وهل سيتم تشكيل "قوات حفظ السلام" لتكون حاميا، وما هي آلية التنفيذ التي يمكنها أن تكون في الضفة قبل قطاع غزة، ومن من طرفي النكبة سيتولى "التنسيق الأمني" مع دولة الاحتلال..

عار فعار فعار..من قبل ويقبل بتلك الفضيحة التاريخية لفلسطين شعبا ووطنا وقضية..ومن يسير بها وجب "رفع الحد الوطني عليه"..يا مهزلتنا الكبرى في ذكرى نكبتنا الوطنية الكبرى!

ملاحظة: المتغطرس بيبي حاول أن يستعرض عضلات لسانه بالحديث ان جيشه كان على استعداد لاحتلال القاهرة وفك حصار سفارته المنبوذة..دقائق حتى لملم كل حرف وهات يا فكيك..بس مرات الواحد بيقول مين اللي "فرعنك يا تافه"!

تنويه خاص: درس وجب الانتباه له من لبنان، حركة احتجاجية دون تاريخ كبير او اسماء بارزة، حققت تصويتا مبهرا ما يقارب الـ 40% من الناخبين، أمام جبروت السلطة والمال..رسالة لمن ينتظر على قارعة الطريق ..النجاح ليس مالا وغطاءا بتاريخ..بل رغبة وحزم وإصرار..عل البعض يدرك!

مسلسل حماس التركي عن"خلية" الارهاب"..متى يتوقف!

كتب حسن عصفور/ بلا أدنى شك، فما تم إعلانه منذ أيام عن وجود "مخطط إرهابي" لتفجير الأوضاع في قطاع غزة، عبر "خلية فتحاوية" أشرف عليها عضو مركزية فتح ورئيس المخابرات السابق توفيق الطيراوي، يحتاج الى التعامل بالجدية الكاملة..

ولكن، وبدلا من بحث المسألة بكل جوانبها وفق "إطر" و"قنوات" تصل الى نهاية تحاصر كل الارتدادت الممكنة نتيجة ذلك "المخطط"، تبحث حماس عن "مصداقية" لروايتها في وسائل الاعلام المختلفة، أو لدى بعض الأوساط، من يؤيد حماس دون تفكير بتبعية المكان أو ما وجب للبقاء، أو مؤيدا للرواية مناكفة في الرئيس محمود عباس وإطره التنظيمية، أو رافضا للرواية مناكفة بحماس، ورفض كل ما يصدر عنها، صدقا أو شبه صدق، لحسابات "التسابق الربحي" على "الحصة التنفيذية" للتقاسم القائم..

يبدو أن حركة حماس، لا تريد البحث عن "نهاية" عملية لما أعلنته، ولا أن تضع حدا لكيفية العلاج لو أن ما كشفته يشكل "حقيقة أمنية"، لكن طريقة الكشف والعرض تشير الى أن حماس تبحث عن "التواصل الكلامي" عن "الخلية"، دون أن تقدم أي خطوة تستحق أن يقال أنها "تريد حلا" لما نتج عن الكشف "الأمني الخطير"..

حماس، ومنذ اعتقال الناشطة الفتحاوية مروة المصري، وهي تعلن بطريقة أو أخرى، انها توصلت الى وضع يدها على أخطر مخططات لبث الفوضى في قطاع غزة، وتواصل "المسلسل الاعلاني"، مرورا باستغلال أحد قيادات فتح، محافظ رفح أحمد نصر، قبل أن تصدر أمرا بمنعه علن العمل، وتعلن من خلاله عن "مخطط الفوضى" الذي وصلت اليه..

والحق، أن حماس نجحت في خطف دائرة الضوء الوطني لمتابعة ذلك "الكشف الخطير"، وكان أحد أهم عناصر المشهد السياسي - الاعلامي، اكتفت حركة فتح بنفيه على لسان توفيق الطيراوي، وتوقف حالها بعد ذلك، مع أن الاتهام يفوق ما تظنه قيادات الحركة لو كان به شيئا من الحقيقة..

وبعيدا، عن رد فعل حركة فتح ولا جديتها في التعامل مع "الكشف الخطير"، فإن إسلوب حركة حماس بدأ يثير حركة من رد فعل غاضبة، وكأنها تريد الحديث عن "الخطر الأمني" واستمرارها في اتهام حركة فتح، وليس بحثا عن وسائل وطنية لمواجهة مخرجات ذلك العمل..

حماس تحاول بشكل متدرج ابقاء "كشفها" حاضرا في المشهد، بأن تقوم بالحديث عنه من مراكزها المختلفة بشكل متتالي، وكأننا أمام "حلقات مسلسل تركي"، يتم

عرضه حلقة بعد أخرى، وهو إسلوب لو استمر ينال كثيرا من رواية حماس، حتى لو أذاعت أشرطة مسجلة صوتا وصورة، يصبح التشكيك بها هو "الأصل" سواء من جهة "التلاعب التقني"، أو إنتزاع الاعترافات تحت "تعذيب لا بعده تعذيب"، خاصة وأن "سجون حماس" في قطاع غزة شهدت سوادا غير مسبوق، حتى لعناصر منها، وأيمن طه نموذحا..

إن ارادت حماس فعلا مواجهة انعكاس تلك "الخلية"، عليها أن تتقدم برواية كاملة واضحة الى القوى السياسية مجتمعة، وليس قوى منتقاة، وبمشاركة حركة فتح، وتضع ما لديها كاملا "وديعة سياسية" في خزينة القوى السياسية، وما لها سوى مطالبتها بمتابعة الملف كي نقطع الطريق على أي خطر يهدد "صفاء" قطاع غزة الأمني، ونتركه يسبح في كوارثه التي باتت بلا عدد..

ذلك هو الطريق، لو أن حركة حماس "تريد حلا"، لما كشفته من مخطط "أمني يرمي لنشر الفوضى" في قطاع غزة، أما سلوكها وعرض المسألة على طريقة "المسلسلات التركية" فالنتيجة خسارتها كل مصداقية، حتى لو كانت كل أركان الرواية حقيقة..

الجدية والتعامل باحترام عقل الفلسطيني هو باب الاحترام، ودونه كفوا عن مسلسلكم التركي هذا!

ملاحظة: اليوم الاربعاء..نظريا ووفقا لتصريح أمين سر "فرقة الرئيس الماسية"، هو يوم "الحسم الأمني" مع دولة الاحتلال..نأمل ألا نجدها تسير في سراديب وأنفاق ..نترك وصفها الى وقت لاحق!

تنويه خاص: مبروك لأنصار الرئيس طيب رجب أردوغان رفع "الفيتو" عن مشاركة دولة الكيان في نشاطات حلف الناتو..فعلا عمل لخدمة فلسطين ورفع الحصار عن قطاع غزة..أردوغان السياسي غيره صاحب الكلام المكتوب منذ سنوات يا صديقنا الكاتب والقارئ..!

مشانق غزة ..و"أمنها القومي"!

كتب حسن عصفور/ مغ فجر الثلاثاء 31 مايو 2016، أقدمت حركة حماس على تنفيذ "جريمة سياسية" مضافة لما سبق لها أن قامت به منذ 14 يونيو 2007، عندما نفذت حكم الإعدام بثلاث مواطنين مدانين بجرائم قتل وسطو..

الجريمة السياسية ليس في عملية الإعدام ذاتها، فتلك مسألة خلافية، رغم ان "القانون الأساسي- دستور السلطة" أقرها، ولم ينفذ عملية سابقة، لكنها في اصرار حركة حماس على تعميد "خطوة إنشقاقية" إضافية وتكريس "أنها حالة كيانية مستقلة"، ما بين "حكم ذاتي" أو "إدارة ذاتية" لكن مرجعيتها ليست السلطة بل جهة أخرى، غير معلومة..

خطوة حماس فجر الثلاثاء، ستسجل إعلانا سياسيا بأن قطاع غزة يتجه "قانونا" نحو "الإنفصال السياسي"، وترسيخه بممارسات تضرب عرض الحائط بـ"الرابط الخاص لجناحي السلطة، القانون الأساسي"، رغم عدم إلتزام أي من قيادتي التسلط في جناحي "بقايا الوطن"، ويأخذ كل منهما ما يراه مناسبا لخدمة منهجه ومصالحة..

"مشانق غزة" التي نصبتها حماس، باتت منذ اليوم علامات فارقة على طريق استمرار الانقسام، ورسالة رسمية من الحركة المنفذة أنها لا تولي قيمة ولا أهمية لأي نداء خاص بالمصالحة، وهي تتعامل معه تساوقا وليس قناعة، كما هي بعض قيادة فتح، التي تعمل بقوة مضاعفة كي لا يكون للوحدة مكانا كونه خطر على مصالحها التي تكونت عبر الإنقسام..

ما أقدمت عليه حماس جريمة كبرى، رغم كل "الذرائع" التي ساقتها بإسم "عائلات الضحايا" وانتشار الجريمة، وسبل الردع، لأنها في الواقع هدمت ركنا رئيسيا من أركان السلطة الوطنية، لا تقف عند حدود التحقيق وجهة إصدار الحكم، وما تسميه بـ"النيابة العامة" التي تؤكد بها إنشقاقها عن النيابة العامة الرسمية، وصنعت منها نيابة حزبية، لكنها تجاهلت شرط الضرورة للتنفيذ بمصادقة رئيس السلطة على الحكم..

وعندما سن المشرع ذلك لم يكن منحا لسلطة مضافة للرئيس بل كان بها يمنح فرصة للتفكير قبل التنفيذ، سواء من أهل المغدور بهم، أو من الرئيس لمراجعة صوابية الحكم، وكما قال مسؤول حمساوي في مجلسها الخاص للقضاء، ليس كل جريمة قتل تساوي الإعدام، ولذا كان المشرع حريصا على وضع مساحة ما قبل التنفيذ..

حكم الإعدام بذاته جزء من القانون الفلسطيني، رغم أنه لم يكن حلا ولن يكون لمنع الجريمة، ولو فكر البعض في واقع الدول التي تطبق حكم الإعدام، غالبية الدول العربية وأمريكا سيجد أنها من أكثر مناطق البشرية تشهد جرائم جنائية قتل وسطو وكل أنواعها، فيما تلك التي لا تنفذه أقل بكثير منها، والمقارنة بين دول أوروبا والكيان الاسرائيلي ..الجريمة الأقل نسبة في هذه الدول وليس في تلك التي تنفذ حكم الإعدام، وامريكا كانت ولا تزال "أم الجرائم" الجنائية!

حماس صنعت بقرارها زمنا جديدا وخاصا لما تحلم به إنفصالا، مهما إدعت غير ذلك قولا، فقديما قيل وبصدق، المهم "الأفعال وليس الأقوال"..

وعل جريمة حماس في "إعدام القانون" قبل "إعدام مجرم" هي الجريمة ذاتها التي وجب عقابها وطنيا على ما فعلت يداها من جرم يتسحق "الرجم الوطني"..

ولأن ثقافة حماس السياسية باتت ثقافة "إنفصالية" متأصلة بداخلها، اصدرت قبل أيام بيانا نشرته عبر بعض وسائل اعلامها ومقربيها بيانا تهديديا بعد نشر صحفي فلسطيني تقريرا عن "التحرش الجنسي واستغلال الوظيفة" في صحيفة لبنانية إعتادت نشر تقارير تخدم رؤية صاحبها، التقرير أثار كل أشكال الغضب الحمساوي، وصل الى اعتباره والصحيفة التي نشرته "تهديد أمني وحملة منظمة لتشويه المقاومة وقطاع غزة"..

(علما بأن ذات الصحيفة نشرت تقريرا تشويهيا وكاذبا حول القدس روجت له حماس في كل ما لها من وسائل إعلام، كما روجت له وسائل اعلام فتح والرئاسة..لأنه كان على هواهم)

وبالتدقيق في التعابير المستخدمة من قبل حماس ردا على تقرير صحافي غزة، نجد أن حماس نصبت ذاتها حركة مقاومة "مقدسة" لا ينالها الخطأ ولا الخطيئة،

وأن قطاع غزة بات "كينونة مجتمعية خاصة".. بيان لا يرمي للدفاع عن أي "اساءة" يمكن أن يراها البعض في التقرير، رغم انه عكس الواقع القائم في أي مجتمع وليس في قطاع غزة وحده، فلا الضفة أنقى ولا القدس أبعد، ولا دولة في العالم لا تعيش تلك الحالة التي اشار لها التقرير..

لكن حماس تريد قطع الطريق على تنامي خلل مجتمعي مضاعف منذ انقلابها عام 2007، كما حدث مع فعل الإعدام، فهي تحاول "إعدام الغضب المجتمعي" المتزايد في القطاع، الى جانب تعزيز مفهوم أن "قطاع غزة وحدة جغرافية خاصة"..تحت يافطة أنه "يتعرض للتشويه المنظم واستهدافه كمقدمة لاستهداف المقاومة"..تعابير فخمة اللغة سطحية المضمون..

قطاع غزة كما غيره به ما به، والمقاومة في الضفة والقدس أكثر حضورا بكثير منها عن قطاع غزة، كون الهبة الشعبية التي تتغنى بها قيادات حماس هناك، وقطاع غزة "هادئ" جدا..ولذا التلاعب اللغوي لن يخفي الواقع بأن القطاع يعيش زمنا أغبر منذ 14 يونيو 2007 آن أوان وضع حد له..

دون ذلك لا تغيير حقيقي يمكن أن يكون.."الخطف السياسي العام ينتج خطفا شخصيا" كلما أمكن..ذلك هو الدرس الذي يغيب عن قيادات التسلط في "بقايا الوطن"!

ملاحظة: جنيف تشهد اليوم "ورشة عمل دولية" حول المصالحة الفلسطينية..النكتة أن حركة فتح أرسلت وفدها فيما حماس غابت عن الورشة..متى يخجل فريق السياحة السياسية مما يفعل..فلسطين تستحق خيرا منكم!

تنويه خاص: اشاعات سياسية بأن هناك محاولات لعقد "اللجنة التحضيرية" الخاصة بالمجلس الوطني المرتقب في رام الله..مش غريبة أن يصر البعض أن تعقد هذه اللجنة لقاءها تحت الاحتلال..المكان عنوان الفشل..ولنا وقفة قادمة مع ذلك!

معارك كلينتون من اجل دولة فلسطين..دونكيشوتية!

كتب حسن عصفور/ طالعنا الرئيس الأمريكي بتصريح حمل بعضا من "المفاجآت" السياسية، التي تعيد إنتاج "حلقة تزوير سياسي" لمسار تاريخ المفاوضات وطبيعتها، بالإدعاء أنه "قتل نفسه من أجل إقامة دولة فلسطين"..

ويكمل الرئيس الأمريكي، خلال حملة انتخابية لزوجته، قائلا: " لقد قدمت صفقة للفلسطينيين تمنحهم كل قطاع غزة وحوالي 96 أو 97% من الضفة الغربية وتعويضات عن الأراضي التي أخذتها إسرائيل وهم رفضوا".

وبداية، نقول أن كلينتون كان أكثر رؤوساء أمريكا "تعاطفا إنسانيا" مع الشعب الفلسطيني، وأكثر من التقى واستقبل الخالد ياسر عرفات، وهو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي هبط بطائرته مطار قطاع غزة أواخر عام 1998، ولا نعلم متى يشهد التاريخ حدثا كما ذلك الحدث..

زيارة جاءت بعد أن خذله رئيس حكومة دولة الكيان نتنياهو بالتراجع عن تنفيذ "تفاهمات واي ريفر"، والتي شكلت مسا سلبيا بجوهر اتفاق أوسلو، خاصة الاتفاق الانتقالي عام 1995، والذي تم توقيعه ايضا في البيت الأبيض، كآخر كنشاط مشترك مع رئيس وزراء حكومة الكيان اسحق رابين قبل إغتياله بسبب التوقيع في نوفمبر 1995..

سنوات "الإنسانيات الكلينتونية" تلك شهدت ايضا، البدء العملي باغتيال جوهر عملية السلام والاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، ليس فقط باغتيال رابين، بل بإنتخاب بيبي نتنياهو كرسالة رفض واضحة، وتخلي عن اتفاق السلام وفقا لمجمل سياسة الليكود ونتنياهو، والذي قاد بنفسه حرب اسقاط الإتفاق والتحريض على قتل رابين..

وسارع كلينتون بارسال وفد امريكي لمساعدة نتنياهو لترتيب أوراقه بعد "هبة النفق" عام 1996 التي شكلت كسر أنف للغطرسة النتنياهوية، وحضر وفد أمريكي كان أكثر كراهية لاتفاق اوسلو من نتنياهو مثله دينس روس اليهودي الصهيوني بلا خجل..

الرئيس الأمريكي كلينتون وخلال مهرجان دعم زوجته، اراد أن يسوق أن القيادة الفلسطينية - يومها كانت قيادة - برئاسة الخالد ياسر عرفات هي من رفض السلام وتبرئة لدولة الكيان من ننتياهو الى براك..رسالة ليهود أمريكا ويمينها وكل كاره فيها لفلسطين شعبا وقضية..

التزوير ليس وقحا فحسب، بل أن مفضوح لكل من يقرأ بعضا مما كان في حينه..وخاصة الإدعاء بالحديث عن صفقة تمنح "كل قطاع غزة و96 % من الضفة مع تعويض"..وتلك بعضا مما كان في قمة كمب ديفيد في يوليو 2000، وما يعرف بـ"محددات كلينتون"..

قد يبدو من قراءة التصريح والأرقام، أن فرصة تاريخية كانت بيد الخالد ياسر عرفات والوفد الفلسطيني المفاوض، وكنت احد أعضاء ذلك الوفد، وكل وفود التفاوض في زمن الخالد، والحقيقة هي غير ذلك تماما..

تقدم كلينتون بـ"صفقته" صحيح، لكن جوهرها الحقيقي ليس كما ذكر أرقاما، فهي من حيث المبدأ تلاعبت بالحقيقة السياسية - التاريخية في القدس، واراد تكريس أن "جبل الهيكل" قائما حيث الحرم الشريف - أو كما تقول فرقة الرئيس عباس تكريس وجود روايتين - ، وهو ما يمثل صداما فكريا ودينيا وسياسيا للرئيس الخالد، كما أن تقسيم القدس جاء وفقا للمتغير الاحتلالي بضم كل ما بني استيطانا، ما يعني "تهويد القدس" مع "بقايا عربية" ، وتلك كانت قضية جوهرية تجاهل الإشارة لها كلينتون..

فيما تجاهل الحديث عن طبيعة الدولة المقترحة في الضفة الغربية وفقا للمفترض أن يتم اقتطاعه حسب الواقع الاستيطاني، والحقيقة أن المقطتع لن يكون 3 - 4 % كما يوحي كلينتون بل تتجاوز الـ6%، لكن الأخطر هو أنها ستصيب وحدة أراضي الدولة ذاتها، وتمنع تواصلها الجغرافي لتكون تحت رحمة المستوطنات..

وتغاضى الرئيس الأمريكي عن الحديث، بأن ما تم عرضه في محدداته كان طريقا رابطا بين الضفة والقطاع تحت السيادة الاسرائيلية، وليس جزءا من السيادة الفلسطينية، ما يعني أن وحدة شطري الدولة تحت سيطرة دولة الكيان..

ودون التفاصيل الكثيرة، فإن كلينتون يصر على التزوير بالقول، أن الفلسطينيين رفضوا الصفقة، فلما لا يعلن ما هو موقف وفد دولة الكيان برئاسة براك، الذي رفض قبل الحضور الى قمة كمب ديفيد تنفيذ تفاهمات "واي ريفر" والانسحاب من بلدات القدس الثلاثة "ابو ديس والعيزرية والسواحرة الشرقية"، والتي تعهد بتنفيذها لو نجح في الانتخابات..

من رفض تنفيذ المجزء من الاتفاق الانتتقالي هل كان له أن يقبل بتنفيذ جوهر صفقة كلينتون، وهو الذي كان متفقا سياسيا مع جوهر موقف الليكود من اتفاق أوسلو، وسجل سابقة سياسية لم يشهدها الكيان، بإعلان موقفه الرافض لإتفاق اوسلو، واعتبره ضد مصلحة اسرائيل الاستراتيجية و"أمنها القومي"..

تصريحات كلينتون تحمل زيفا لم يكن منتظرا من قامة كالرئيس الأمريكي، وكان له أن يتركها للصغار من مساعديه دينس روس ومارتن أنيدك بيهوديتهم جاهزون لذلك، لكن لعنة الإنتخابات وانتهازية البحث عن المال والنفوذ فوق الحقيقة..

مجددا السؤال الى الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، لماذا الصمت على تزوير الحقيقة السياسية وتشويه موقف الخالد ياسر عرفات..هل ذلك ثمنا لشيء ما لا يعلمه الشعب..ربما، ولكن لا تتجاهلوا ان "ويكيليكس" يوما قد ينطق بما يعلم..وقد لا يطول زمن صمته.....بعد أن كشف أن "رئيسا كان مخبرا"!!

ملاحظة: في ذكرى "أم النكبات" الكبرى لفلسطين الأرض والقضية ..هل لنا من يعمل خطوة واحدة عملية لإنهاء "النكبة الصغرى" المعروفة بـ"الانقسام" بدلا من خطابات تفوح منها رائحة اللاصدق الوطني..خطوة واحدة جادة تكفي..أو حلوا عنا!

تنويه خاص: مؤتمر حماس والجهاد في قطاع غزة المسمى بالحفاظ على الثوابت كسر أهم ثابت وهو التلاحم الوطني..مؤتمر فئوي لا يمكنه أن يكون حافظا للثوابت الوطنية ولكنه حاضرا للفئوية الحزبية..فكروا تاني بالمسمى!

"مفاجأة السيسي" هل تصبح "مبادرة سياسية شاملة"!

كتب حسن عصفور/ نعم هي "مفاجأة" بكل ما للتعبير من معان بأوجه مختلفة، تلك التي قالها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الثلاثاء 17 مايو 2016 في مدينة أسيوط بصعيد مصر، حيث كان العالم يتابع مسلسل افتتاح "المشاريع القومية الكبرى"، التي لا تجد طريقها لوسائل إعلام الغرب التحريضي مع بعض إعلام حاقد وكريه، يبرز حريق هنا وتفجير هناك بديلا لتغطية إعادة "بناء مصر" التي أصابها "هلاكا" طوال سنوات طوال..

فاجئ السيسي، ويبدو أنه بات محبا لها، عالم السياسة باطلاقه ملامح مشروع سياسي جديد، نحو "حل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي"، وبالتوازي المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، وهي المرة الإولى التي يمنح الرئيس المصري لجدول أعماله تلك المساحة نحو القضية المركزية بمختلف جوابنها، العلاقة مع دولة الاحتلال والعلاقة الفلسطينية الداخلية الداخلية..

وتبدأ قيمة تصريحات السيسي، انها تقدمت بعناصر مشروع سياسي، بلا تفاصيل كاملة لدولة الكيان، ودون أي مظهر بروتوكولي، خطاب ذهب مباشرة الى الكيان، أن السلام معها سيبقى باردا ما لم يتم حل القضية الفلسطينية، واقامة الدولة باعتبارها المفتاح لبناء سلام شامل مستقر..

رسالة هي الإولى من اي رئيس مصري، بكل ثقلها الإقليمي منذ زمن بعيد، وتزداد بريقا وأهمية وسط ترويج دولة الكيان، أن علاقتها مع العرب ومصر باتت أقوى من اي زمن، وانهم لا يبالون كثيرا للقضية الفلسطينية، والحق أن تلك "المكذبة" كادت أن تصبح حقيقة سياسية، ولذا كانت "اقوال السيسي" قيمة نصا ومضمونا وزمنا..

ولأن دولة الكيان، تدرك تماما الوزن السياسي لمصر ورئيسها، وتنامي مكانتها عربيا ودوليا، بل أنها على يقين مطلق أن ما قاله الرئيس المصري "ليس نطقا عن الهوى الخاص"، بل هو نتاج تصور مشترك لثقل عربي بدأ يتبلور منذ ثورة 30 يونيو، وتحديدا اللقاء الرباعي العربي الآخذ بالحضور الكبير، مصر، السعودية، الأردن والامارات، وبشكل أو بآخر المغرب وقناة مصرية جزائرية

خاصة، ليس محورا بالمعني السلبي، لكنه منهج عربي جديد لبلورة "الضرورة المشتركة" للواقع المتحرك..

وكي لا نبقى في سياق "الفرح والتهليل" للتصريح السيساوي، بات من "الضرورة القول أن تلك التصريحات" تحتاج الى بلورتها من جديد، وعلى ضوء رد الفعل الأولي، لتصبح "مبادرة سلام عربية جديدة"، تعيد المنتج الذي كان في ضوء تطور سياسي جوهري خاص، وهو قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 الخاص بالإعتراف بدولة فلسطين..

"مبادرة سلام عربية جديدة"، منطلقة من أقوال الرئيس السيسي، تصبح انعطافة سياسية تاريخية، ليس لـ"تسجيل موقف" أو "عرض موقف" بل لإعادة الاعتبار الدولي للدور العربي الذي ظن من ظن انه بات "هامشيا"، وان الثقل العربي بات وزنا هشا خفيفا، مع كل ما يملك من مقومات اقتصادية وجغرافية وسياسية..

تصريحات السيسي واجبها الذهاب قدما لإعادة صياغة "المنتج العربي للسلام" في المنطقة، ضمن حسابات الواقع والحق السياسي، وعلها بذلك تعيد تصويب مسار الحراك المهتز دوليا، خاصة بعد أن كشف الرئيس الفرنسي، ان "مقترحه للمؤتمر الدولي" ليس سوى محاولة لترتيبات تتواءم والرؤية الامريكية للسلام، وأنها لن تكون "حلا للصراع" بل تدويرا له على حساب فلسطين القضية والقرار..

إن القيمة الحقيقية لأقوال الرئيس السيسي بأن يتم إعادة انتاجها لتصبح "مبادرة عربية شاملة" تقدم كمشروع متفق عليه وسيكون أكثر أهمية لو تم إقراره في "قمة عربية إستثنائية" تعيد رسم حضور فلسطين عبرها، بعد أن اصابها هلاك نتيجة هزالة الموقف للقيادة الرسمية الفلسطينيةوإتكالها على أمريكا بشكل مطلق، واستمرار "النكبة الثالثة" - الانقسام -..

وكي تصبح للمبادرة المنتظرة قوة "الردع السياسي" أمام غطرسة الرفض الاسرائيلي، يصبح واجبا العمل على "انهاء النكبة الثالثة"، وأن ترعى مصر كما سبق، مع فعالية اوسع ودور أنشط لقاءات مصالحة فلسطينية فلسطينية في القاهرة، تبدا من حيث تم الاتفاق عليه وهو كثير جدا، بل أنها لا حاجة لنصوص جديدة، ويمكن لمصر أن تشكل "مظلة رعاية عربية" للمصلحة، بحيث يكون

معها دولا ذات اثر، كالسعودية والأردن مثالا، ليدرك الكل الفلسطيني أن المصالحة باتت واجبا وفرض عين لا يجوز استمراره، فدونها لا قيمة لأي "مبادرة عربية لحل الصراع في المنطقة"..

إن رعاية مصر ومظلة عربية للمصالحة الوطنية الفلسطينية ضرورة لا غنى عنها، تمنح "وقتا محدودا ومحددا، لإنجاز آليات الاتفاق وليس مضمونه، ومن يتهرب سيكون مسوؤلا امام النظام العربي، وعندها وجب محاربته وعزله..فلسطين فوق الجميع فصائل ومسميات..

تلك ملامح الرؤية المصرية الجديدة التي نريدها أن تكون "مبادرة شاملة"، وأن لا نكتفي بأقوال الرئيس السيسي يرحب بها هذا الطرف أو ذاك وينتهي ريحها ما لم تأخذ مكانتها السياسية كـ"مبادرة سياسية عربية شاملة"..وهذا ما ننتظر ونأمل..!

ملاحظة: مع تصريحات القيادي الحمساوي البارز في غزة أن "الإعدام قصاصا قادما"، قال البعض ساخرا وهل قطاع غزة ينقصه مزيدا من مشاهد الدم..يا ابو العبد ليس بالإعدام وحده تنتهي الجريمة..!

تنويه خاص: تصريحات وزير العدل في حكومة رامي بحاجة لأن يعيد هو ذاته قراءتها، ويعلن للشعب الفلسطيني اي قانون ودستور يتحدث ورئيس المحكمة ذاته إعتبره باطل.. يا علي بلاش كلام والسلام!

مفاوضات الرئيس "التلفزيونية" والتنازلات الخطيرة!

كتب حسن عصفور/ كان يمكن للرئيس محمود عباس، أن يعيد صياغة مجمل الموقف السياسي على قاعدة "إنطلاقة سياسية ثورية" مسنفيدا من "الجوع الدولي والإقليمي" لحراك ما بحثا عن نهاية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، عبر الجامعة العربية، التي منحته منصة لرسم مسار عربي جديد..

ولكن، يبدو ان البحث عن "إنطلاقة ثورية" في الموقف الرئاسي الرسمي الفلسطيني، بات من المستحيل وحلما لن ير النور في هذا الزمن القائم، حيث أصر الرئيس عباس، ومن خلفه وحوله تلك الفرقة التي تحيط به كظله، فجاء خطابه رغم "اللغة الجميلة لتغطية التنازلات الخطيرة" نكسة سياسية مضافة لمسلسل النكسات في المواقف العباسية..

عله من النادر السياسي، ان تستمع لرئيس دولة، اي دولة كبرت أم قزمت، عبر خطاب متلفز يتقدم بموقف حول ما يجب أن يكون وفقا للحق الخاص، ثم فجأة ينزلق لتقديم "التنازلات مجانية" على الهواء، وكأنه تذكر أن "إسس الموقف" ليست سوى "المظلة" التي منها يتم العبور نحو تضليل الرأي العام..

تحدث الرئيس عباس، عن إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية لإقامة دولة فلسطينية عليها بعاصمتها، غيرمنقوصة، وكاد ذلك يسجل له موقفا يستحق التقدير فعلا، ولكن، حدث ما لا يبتوقع، عندما أعلن الرئيس عباس، بأنه مستعد لـ"تعديل طفيف" على الحدود في إطار "تبادل أراضي بذات النسبة والقيمة"..

الصدمة هنا، أن تلك المسألة هي جزء من العملية التفاوضية لا تقدم بتلك الطريقة "الفاضحة" وتكشف إستعدادا مبدئيا على التنازل دون معرفة موقف الطرف الآخر، وأن "التبادلية" ليست فعلا مطلقا دون تحديد ما يجب ان يكون لك وما يريد الآخر، فليس كل "طلب تبادلي" يمكن أن يقبل به مهما كانت نسبته، لأن هناك مناطق يحرم وطنيا وسياسيا ودينيا وضعها تحت بند "تبادل اراضي"، وخاصة في منطقة الحرم القدسي الشريف، وكل ما يمكن أن يمثل خطرا على دولة فلسطين ووحدة أراضيها وتواصلها..

ولأن "مزاد التنازل التلفزيوني: بدأ، لتقيدم صور "العقلانية والإعتدال"، تم القبول بوجود قوات حلف الناتو فوق أراضي فلسطين، وربما كان راغبا بالإعلان عن اعتبار فلسطين قاعدة عسكرية سياسية للحلف الأطلسي (الناتو)..

الحديث عن وجود قوات طرف ثالث، لم تكن جزءا من اي مفاوضات سابقة، ولكن لنفترض أن تلك رسالة "آمان عباسية" لدولة الكيان، ليتركها ايضا للمفاوضات ويصبح الحديث عن "قوات دولية تحت راية ألأمم المتحدة"، وتحدد

مهامها بشكل تفصيلي وليس فقط لطمأنة دولة الإحتلال، وكأن الرئيس عباس بما قاله يقر أن دولة فلسطين تمثل "تهديدا أستراتيجيا" دون أن تكون دولة الكيان هي الخطر الحقيقي..

ولم يقف الرئيس عباس عند ذلك فحسب، فعند الإشارة الى مؤتمر باريس والأسس التي يريد أن تكون تحدث عن "آلية ما" ومرجعية تستند الى قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، ذاكرا بالنص أرقام لبعض القرارات وتجاهل أو تناسى البعض منها، إما "سهوا بحكم السن" أو قصدا بحكم "الإعتدال السياسي المسكون به"..

كان للرئيس عباس أن يتحدث بالعام عن كل قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ويترك تحديدها الى لجنة مختصة تتقدم بتفصيل الرؤية الفلسطينية، وتعيد ذكر كل تلك القرارات، أما "الإنتقائية" التي لجأ لها الرئيس عباس، وتجاهل قرارات أهم من تلك التي أشار لها لم يكون صدفة..

وبالتأكيد يأت قرار الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012..وعدم الاشارة إليه ليس لعدم معرفة قيمة القرار، لكنه يرى ،كما فرقته الماسية، أن ذلك بات من "المحرمات السياسية" التي فرضتها أمريكا ودولة الكيان، ولذا بات الإقتراب منها خطرا ومحظورا عقابه شديد جدا..

ولكن، الفضيحة الكبرى، التي تفتح الباب أمام كل التساؤلات الوطنية، هو كيف يمكن للرئيس عباس أن يجرؤ الأن وبعد 12 عاما على إعادة وضع خطة "خريطة الطريق" كمرجعية من مرجعيات مؤتمر باريس، الخطة التي وضعت ديسمبر 2002، في سياق "انهاء العهد العرفاتي" ومقدمة لـ"عهد سياسي جديد" بقيادة جديدة..

المفارقة التي تفتح "ابواب الشك والريبة الوطنية" من إعادة إحياء تلك الخطة المشؤومة، هو أن الرئيس عباس في ذات الخطاب أمام وزراء الخارجية العرب يوم 28 مايو 2016، أعلن رفضه للدولة ذات الحدود المؤقتة، وسجل لوما لأن أحد الأطراف الفلسطينية قبل ذلك، في إشارة لحركة حماس عبر وثيقة تم الاتفاق علهيا مع أطراف اوروبية نهاية 2006 في سويسرا..لكنه تناسى أن تلك

الخريطة التي وضعها ضمن المرجعيات هي أول من تحدث واشار الى "دولة الحدود المؤقتة"..

فهل كان الرئيس عباس يعلم بنص تلك الخريطة، التي سجلت قيودا وإهانات بالجملة للطرف الفلسطيني، وما نصت عليه من "دولة الحدود المؤقتة"، أم أنه قرأ من كتب له دون علم بمحتوى نصها بعد مرور 14 عاما عليها، ولو كان يعلم كيف يقبل بها وهي تنهي عمليا قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين لعام 2012..

سيادة الرئيس عباس ليس عيبا أن تعتذر عما نطقت كفرا سياسيا، وليس عيبا أن تتراجع وتعيد صياغة الموقف الوطني ضمن إطار وطني، وليس إطار خاص تعلم جيدا، قبل أي فلسطيني، هواه ومبتغاه، وغير ذلك تكون أعدمت المنجز الوطني في قرار الأمم المتحدة واعترافها بدولة فلسطين وقرارها 67/19..وستكون خريطة الطريق التي طلبتها مستندا "تاريخيا" لدولة الكيان لحصار فلسطين الموقف والحقوق..

تراجع فلا خجل، لكن العار سيلاحق من قدم "هدايا سياسية تنازلية للكيان بلا ثمن مقابل له في القيمة والمثل كما تحب القول بتشديد اللكنة والنطق!

ملاحظة: حضر القيادي الوطني الكبير أبوعلي شاهين حضورا خاصا في ذكرى الرحيل..إحتفل به كل فلسطيني عشق فلسطين..الغريب أن المؤسسة الفتحاوية الرسمية غابت عن تلك المناسبة..لا قولا ولا اعلاما..أبو علي قيمة تفوق كثيرا من تجاهل ذكراه!

تنويه خاص: وعاد "الحراك السياسي" الى قلب الكيان مقترنا بنمو الفاشية وخطرها، وبحثا عن حل مع الجار الفلسطيني..منذ وصول عباس وحماس الى مقاليد الحكم اختفت تلك المسيرات..بفضل جرأة البعض لكشف الخطر الفاشي عاد الحراك!

مؤامرة أردوغان لـ"أسرلة غزة" و"أتركتها" لإقامة "مملكة اسرائيل"!

كتب حسن عصفور/ من المفارقات في مشهد الانقسام الفلسطيني، ان طرفيه لا يتفقا على أي قضية ما، أكثر من اتفاقهما على الصمت على أي فعل أردوغاني في فلسطين، مهما كان أثره السياسي وخطره على القضية الوطنية، وعل تلك المسألة، أكثر من غيرها تكشف أن طرفي النكبة الثالثة لا يختلفان على جوهر ما له صلة بمصلحة الوطن، بل كيفية استثماره لخدمة مشروعهما السياسي الخاص..

قبل ايام عدة، وتحديدا في الـ30 من أبريل (نيسان) 2016، أعلن الرئيس التركي طيب رجب أردوغان، في تصريح صحفي للعامة ونشرته مختلف وسائل الاعلام، وبكل اللغات التي يقرأها المواطن العربي، تحدث به صراحة بأن مفاوضات "التطبيع" مع اسرائيل تسير قدما وتحقق تقدما، وسيتم العودة لها خلال أيام من بداية شهر مايو (ايار) الحالي، والى هنا لا جديد يذكر، لكن "القنبلة السياسية" فيما أتبعه كشفا لجوهر تلك المفاوضات التطبيعية، والثمن المطلوب لها..

الرئيس التركي، أعلن أن من قضايا البحث العمل على " إقامة مشاريع مشتركة اسرائيلية تركية في قطاع غزة هناك لخدمة الفلسطينيين"..ويكشف الرئيس "المؤمن" جدا أردوغان، عن بعض تلك المشاريع ومنها، تزويد القطاع بالماء والكهرباء اللازمين، وتخفيف الحصار الاقتصادي والبحري، وأن تساهم إسرائيل كذلك في إنشاء مشاريع إنسانية في القطاع"..."مشيرًا إلى رفض إسرائيل اقتراحه إرسال سفينة إلى ميناء أسدود لتزويد القطاع بالطاقة الكهربائية اللازمة لتخطي أزمة الطاقة، واقتراحها تنفيذ مشروع لإقامة محطة لتوليد الكهرباء في القطاع بتعاون بين الحكومتين التركية والألمانية".

لا نعتقد اطلاقا، ان هذا "الاعلان التركي" عن اقامة "مشاريع متشركة" مع دولة الكيان لم يلفت انتباه قياديتي الكارثة الوطنية، أو أنهما لم يسمعا به، لكنهما قصدا وتواطئا صمتا عليه، ولم يتكرم أي من ناطقيهم أو "ناعقيهم" الذي لا يصمتون حتى وهم نيام باعلان بعضا من "الغضب" او "العتب" على "الرئيس المحبوب"

على ما فعله، ولم يجرؤ حتى "بني صهيون" على طلبه، بأن تقام "مشاريع مشتركة" في قطاع غزة بمشاركة اسرائيلية..

يبدو أن الرئيس التركي، قد منح "تفويضا" من الرئيس محمود عباس وفرقته الخاصة، كما حصل على ذات "التفويض" من خالد مشعل وفرقته المقيمة بين الدوحة وأسطنبول، للتصرف في "هوية قطاع غزة" ليس مشروعا اقتصاديا فحسب، بل و"مستقبلا سياسيا" وفتح الباب واسعا لتحقيق "حلم بني صهيون" في اقامة "محمية غزة" تحت الوصايتين التركية والاسرائيلية، وفتح الباب واسعا لإكمال مخطط "التهويد" في الضفة والقدس، وتحقيق "حلم المستوطنين"، مع التفكير في "البعد الانساني" لسكان الضفة لمن يرغب منهم البقاء..

مشروع أردوغان السياسي لأسرلة قطاع غزة وأتركته، وفتح الباب عريضا لفصله السياسي - الكياني، هو بوابة اعادة بناء "مملكة إسرائيل" التي يزعمون وجودها في التاريخ القديم، حلم لن يرى النور الا بكسر "الوحدة الجغرافية" للضفة والقطاع والقدس، واقامة "محمية غزة الخاصة"، ويبدو أن الحصار الانساني العام على قطاع غزة، هو "التميمة" الاستغلالية لتمرير مشروع أردوغان لخيانة فلسطين وخدمة "مملكة اسرائيل"..

لا ضرورة لبحث نقاط المشروع الأردوغاني فهي أكثر من واضحة، ولكن السؤال الى فصائل العمل الوطني، خارج طرفي المصيبة - الوكسة الوطنية، لما الصمت على هذا المشروع الكارثي..وهل من يقف متفرجا أو مترددا يمكن له أن يكون "أهلا للثقة الشعبية"..

من يصمت على مشروع أردوغان لأسرلة القطاع وأتركته ليس سوى شريك به، وجزء من تمرير أحد أخطر المؤامرات لتصفية القضية الفلسطينية، وهو المشروع التكميلي لمشروع النكبة الكبرى عام 1948..

لا ننتظر أملا من عباس وحماس بمواجهة "الخيانة"، فهما خارج النص العام ضمن مصالحهما الفئوية، لكن الأمل ممن يعلنون جهارا نهارا أنهم ضد المحتل ومشروعه..وضد الانقسام ومصائبه..تلك هي لحظة الفصل بين "الوطني الحق" ..و"الوطني المزيف"..التاريخ لا يحتمل مزيدا من النفاق السياسي العام..

لا لمؤامرة أردوغان المشتركة مع بني صهيون..لا لمؤامرة الصمت العباسية – الحمساوية عليها وعار لمن لا ينطق حقا لفلسطين..!

ملاحظة: فرقة عباس الخاصة تعيش "حفلة لطم سياسي" بعد أن رفع نتيناهو الحذاء في وجه فرنسا.. لما لا يبحثوا عن "دقة زار" علهم يجدوا ما يستر عورتهم وعارهم..رصيدكم نفذ يا هؤلاء!

تنويه خاص: مجموعة فلسطينية قانونية كسرت البلادة الرسمية ورفعت دعوى في امريكا تطالب بتعويض عن الاستثمار الاستيطاني..فكرة تعكس روح فلسطين في التحدي والابداع..رسالة لمن لا يستحقون الصفة والتمثيل!

نريد "تهدئة توافقية" قبل "مصالحة فتح على حماس"!

كتب حسن عصفور/ منذ توقف "رحلة المصالحة الفتحاوية الحمساوية" في محطة الدوحة القطرية، رغم مرورها "ترانزيت" في محطة إسطنبول التركية، سادت العلاقات بين فصيلي "النكبة الوطنية الثالثة" توترا متناميا، مشهد لا يحمل أي مساحة "تفاؤلية" للفلسطيني أينما كان، وطنا تاريخيا وشتاتا، بل حضر اليه كل ما لا يليق..

بعد أن عاد عزام الأحمد، مندوب الرئيس محمود عباس وحركة فتح الى العاصمة القطرية واللقاء مع قيادة حماس، تحدث الرجل الى وسائل اعلام محسوبة على قطر والاخوان، بأن الأجواء كانت إيجابية وتم الاتفاق على تفعيل كل ما إتفق عليه مسبقا..

رسائل الأحمد الإعلامية حملت ما يشيع "جوا توافقيا"، ونقلت تلك "الأجواء الودية والأخوية" الى لقاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لا ضرورة لذكر التاريخ لأنها إجتماعات حسب المزاج الخاص، فيما التقت حماس في غزة بالفصائل المتواجدة وأبلغتها ما قالت أنه "نتائج لقاء الدوحة الإيجابية"..وإتفق كلا الفصيلين على أن هناك لقاء قادم بعد أن يتم مراجعة "المتوافق عليه"..

ولكن بعد مساحة زمنية قصيرة، سقطت "التوافقية الكلامية" وعادت "مريومة وريما الى عادتهما القديمة"، بفتح نيران المخزون اللغوي العربي، تبدأ باتهام كل منهما للآخر بالتراجع، وتصل الى الإتهام بالخيانة مرورا بكل "الأفعال في لغتنا الجميلة"..

في الأيام الأخيرة، دخلنا في مرحلة اتهام تتجاوز المنطق، لهذا وذاك، وكل منهما يستخدم ذات "الحيطة ليميل عليها تأكيدا لإتهامه"..

فحركة فتح ترى أن ما تتحدث به حماس عنها، ليس سوى تعمية لـ"تنسيقها الأمني مع دولة الإحتلال"..وتشير الى اعتقال مطلقي الصواريخ على الكيان، وفي رأي فتح فذلك "عمل تنسيقي مع تل أبيب"، ومع أن الواقع الغزي يقول ليس بالضرورة ترجمت ما تقوم به حماس بتلك "التفسيرية الفتحاوية"، بل قد يكون "ضرورة وطنية" كون اللعب بجر قطاع غزة الى حرب عدوانية جديدة ليس "بطولة أو مقاومة" من حيث المبدأ.. فتح تتحدث عن "التنسيق الأمني بين حماس والكيان"، لكنها لا تجرؤ أن تشير الى "الوسيط القطري" في تلك العلاقة لحساب العلاقة الخاصة..

ولأن حماس لا ينقصها "مخزون" الاتهامات الى حركة فتح، فهي تبدأ بالتنسيق الأمني لتمر على اعتقال "المقاومين" والعمل على وقف الهبة الشعبية، حماس تحب تسميتها إنتفاضة لتكبير الحجر، رغم ما اصاب الهبة من نكسات بسبب مطاردة الأجهزة الأمنية في الضفة والقدس المشترك فلسطينيا واحتلاليا..ولا تنسى حماس الحديث عن التنازلات السياسية لفريق عباس..

وبالتدقيق يمكن أن نجد في "الاتهامات المتبادلة" بينهما ما هو صحيح بالمطلق، بل ربما كلاهما يتجاهل بعضا مما يقومان به خلافا لإرادة الشعب الفلسطيني، وأبرزها قضية "التهويد" التي تسير على قدم وساق، وتحديد ما يخص الحرم القدسي والمسجد الأقصى، ومحاولات "التطبيع" مع رغبة نتنياهو بأن يكون "جبل الهيكل" جزءا رسميا من المكان..

حماس تصمت على ذلك لأسباب ربما تراها "دينية" تمنح "اليهود حقا في مقدسنا"، أو بسبب المصالحة التركية - الاسرائيلية، وأن المسمى التهويدي للمسجد الأقصى سيكون جزءا من الثمن التطبيعي التركي للكيان، وأن

المستضيف في قطر يعتبر ذلك فعلا "مشروعا"..لذا فحركة حماس لا تقترب من معركة تهويد المسجد الأقصى..

وحركة فتح، تتجاهل كليا اعلاما ومواقفا ما يحدث للمسجد الأقصى من "تهويد" ومحاولة أمريكا وفرنسا تمرير تهويده عبر استخدام مسمى "الحرم الشريف / جبل الهيكل"، وما تحدثت به مذيعة تلفزيون فلسطين يوما، كان مقدمة لتمرير تلك التسمية التهويدية، وطبعا فتح والرئاسة وهيئة التلفزيون لم يعتذرا عن تلك السقطة الوطنية الكبرى، التي صمتت حماس عليها صمت القبور..

ولكن كل من فتح وحماس واعلامهم الخاص، توافق على تقرير نشرته صحيفة "الأخبار" التابعة لحزب الله حول شراء دولة الإمارات منزلا بالقدس، عبر النائب محمد دحلان، واعتبرا ذلك "جريمة كبرى"..ولأول مرة نرى فتح تعمد تقرير ا أصله جماعة إخوانية رغم ما بينهما، لكن "العداء لدولة الإمارات والنائب دحلان بات قاسما مشتركا وتوحيديا بينهما"..

والسؤال هنا الى الرئاسة الفلسطينية وقيادة حماس، هل من حق العرب أو الفلسطيني أن يشتري عقارا في القدس لو كان ذلك يمثل حماية لعروبته وفلسطينيته..وقبل ذلك ما هو تعريف "عروبة القدس"..نأمل ردا واضحا ومحددا لو كان لهما رد وليس مناكفة الصغار!

ولأن طرفي النكبة الوطنية لا يبحثان عن "مصالحة حقيقية" لانهاء الإنقسام، والشروع حقا في معالجة بناء "البيت الفلسطيني"، قررا الذهاب الى جنيف للمشاركة في "المؤتمر الدولي لمصالحة فتح بحماس" برعاية سويسرية ومشاركة كل راغب بالمشاركة..

سبق أن قلنا أن عقد مثل هذا المؤتمر "عار وطني" يلحق بطرفيه، عار يضاف لما جلبته الحركتان للشعب منذ عشر سنوات..لكن كلاهما بات محصنا جدا تجاه الغضب الوطني والشعبي، كونهما يعتقدان أن "الغضب لا زال تحت السيطرة" ولا خوف على ما لهما من امتيازات سيطرة وتسلط..

سواء ذهب فصيلي المصيبة أو قررا عدم الذهاب في آخر لحظة لسبب ما، لا نريد منهما إنجاز ما توافقا عليه من توافقات واتفاقات تصالحية منذ ما يزيد على

العشر سنوات، بل فقط أن يعقدا "تهدئة - هدنة توافقية" كتلك التي بين كل منهما ودولة الكيان، ونقبل أن تكون بشروط أسهل والتجاوز عن بعض الخرق اللغوي أحيانا، اوالاعتقالات والقمع والمنع منهما لأنصار الآخر حيث "سلطته المحاصرة"..

هل لنا بـ"بتهدئة - هدنة مؤقتة" دون تخوين لمدة 6 أشهر تمدد باتفاق قيادة الحركتين وتصفيق "بقايا الفصائل".. توافقا قادما من "سويسرا" لأن قرار المصالحة لم يعد في رام الله ولا غزة بل في مكان آخر يعلمه من يتغامز سخرية من الشعب الفلسطيني..تلك هي الأمنية لا أكثر راهنا!

ملاحظة: دولة الكيان بدأت بـ"تقديم رشاوي" لتحسين صورة ليبرمان وزيرا للجيش.. تعد "خطة شاملة" لحركة المرور على الحواجز بالضفة والقدس "لتحسين مستوى الحركة"..الى اين أوصلنا هؤلاء وأولئك..رحماك يا خالد!

تنويه خاص: البعض تخابث بأن حماس قررت تأجيل تنفيذ "حكم الإعدام" بضعة أيام تلبية لطلب سويسري..لأنه عيب يعقد "المؤتمر الدولي" والدم يسيل خلافا للقانون..وطبعا سويسرا "رقيقة جدا" لحق الانسان في الحياة والقانون أيضا!

هليفي ونصائحه السياسية..حماس "شريكا بديلا"!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام خرج رئيس الموساد الإسرائيلي، أحد أذرع أجهزة الأمن لدولة الكيان، بتصريحات تمثل مظهرا "إنقلابيا" في اللغة العلنية لأحد الشخصيات الأمنية البارزة..

أفرام هليفي، وخلال مؤتمر صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، الناطقة بالانجليزية، عقدته في أمريكا، تحدث عن مسائل تمثل درجة عالية من الحساسية والأهمية في آن..

طالب المسؤول الأمني الكبير، بشكل صريح، وبلا أي مواربة بضرورة أن تتفاوض حكومة اسرائيل مع حركة حماس، خاصة بعد الحروب التي شنت على

قطاع غزة، ولم يتم إنهاء حكم الحركة لأن نتنياهو لم يرد ذلك، مضيفا بسخرية لأنه "صديق لها" لم يرد القضاء عليها..

هليفي قدم شهادة "براءة سياسية" لحركة حماس كونها لم تعد صديقة لإيران، وخرجت عن

طوعها، بما يعني أنها لم تعد جزءا من "محور الشر"، كما يحلو لإسرائيل وصف المحور الإيراني في المنطقة، وربما فاته أن يقول أنها باتت ضمن "محور الخير" التركي القطري صاحب البصمات السياسية الهامة لتل أبيب..

ولأن هليفي يريد التفاوض مع حماس، فقد كشف بعضا من "أسرار جهازه الأمني"، عندما تحدث عن مفاوضات أمريكية مع حماس، دون أن يذكر تفاصيل تتوفر في خزائن جهازه، كي لا يدخل في "صدام معلوماتي" مع المخابرات الأمريكية..

محور تصريحات رئيس "الموساد" الأسبق"، ترتكز على ضرورة اعتبار حركة "حماس" "شريكا تفاوضيا" لدولة الكيان مستقبلا، وأنها أدركت، اي حماس، أنها لا تستطيع "إبادة إسرائيل"، لذا فهي ستكيف ذاتها ، السياسية والفكرية مع تلك "الحقيقة"..

وبعض من التفكير في تصريحات هليفي، خاصة في هذا التوقيت، يمكن استنتاج "الرسالة الإسرائيلية" التي ينصح بها قادة أمن حكومتهم، وهي أن حماس باتت "البديل الموضوعي" لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بعد ما وصل بها الحال ما وصل من "ضعف ووهن سياسي"، في العشرية العباسية الأخيرة..

حماس، وفقا لهليفي، بديل موضوعي للتمثيل الفلسطيني، بضمانة محورها الجديد، بعد انتقالها من دمشق الى الدوحة، ولا نظن أن تلك الرسالة صعبة الإدراك السياسي، كرسالة من مسؤول أحد أهم أجهزة الأمن الإسرائيلي، بل ويعتبر من الأهم عالميا أيضا، فتغيير مكان الإقامة ترتب عليه تغيير رؤية ومواقف..

هليفي، يريد القول أن "منظمة التحرير" لم تعد "شريكا للسلام" مع دولة الكيان، بالمقابل حماس تملك المواصفات ومؤهلة سياسيا وفكريا لأن تكون، وما ينتظر هو أن تبادر حكومة نتنياهو، أو أي حكومة إسرائيلية بفتح الباب لحماس لتدخل محراب تلك "الشراكة"..

وبعيدا عما يريده الأمني الموسادي هليفي، أو عن تلك الأقوال التي تريد تعظيم مكانة حماس دون غيرها، مع تبخيس مكانة منظمة التحرير وحركة فتح السياسية، فهي تصريحات تحمل عددا من "الرسائل السياسية" التي قد تجد لها اثرا:

* اسرائيل، عبر هليفي، تعلن أن عباس لم يعد بذي أثر وقيمة في المرحلة المقبلة، وأن دوره السياسي وصل الى لحظته الأخيرة..وبديله المطلوب هو حركة حماس..

*اسرائيل عبر مسؤول أمني سابق، تريد أن تساهم في تكريس عمق الإنقسام الوطني الفلسطيني - النكبة الحديثة- بتلك الإيحاءات، كونها تعلم يقينا أنها لن تمر مرورا عابرا من قبل مكتب الرئيس عباس - المقاطعة - أو من حركة فتح، حتى لو أنها صمتت كليا ولم تعلق بكلمة واحدة عليها، رغم مخاطرها..

*اسرائيل، وعبر هليفي، أرادت أن تعزز مكانة ودور حماس ضمن "محور الخير التركي - القطري" لفتح مسار خاص لقطاع غزة، يمنح وضعا خاصا، بمسميات مختلفة، ما يقطع الفرصة أمام إقامة دولة فلسطين في حدود الأراضي التي أقرها قرار الإمم المتحدة عام 2012 ..

*اسرائيل، وعبر هليفي، ترسل رسائل الى الإدارة الأمريكية، ان أي مفاوضات بين الكيان وحماس لا تمثل خرقا ولكنها إمتداد لمفاوضات جرت بينكما في وقت سابق، والموساد يعلم..

*اسرائيل، وعبر هليفي، تقول أن أي مفاوضات مقبلة لن تكون دون حماس، وهي رسائل ربما لفرنسا ومبادرتها المجهولة، أو لمصر التي تبحث صياغة جديدة لحل سياسي..

*اسرائيل، وعبر هليفي، تعلن أن "الشريك الفلسطيني" هي من تختار، وليس من يختار الشعب الفلسطيني..

رسائل لا نظن أنها لم تكن في ذهن رأس الجهاز الأمني، ولا غائبة عن رأس الحاكم في تل أبيب..لكن المفارقة التي تستوجب الانتباه، لماذا صمتت حركة حماس وقيادتها على ما بتلك التصريحات من دعوة تفاوضية صريحة، وأن حماس تفاوضت مع أمريكا، دون أن تعلن ما هي الصفة التي تفاوضت بها، أهي فصيل أم ممثل ..ولا نعتقد أن قادة حماس يجهلون الفرق بين هذا وذاك..

صمت حماس، رسالة سياسية منها، أنها باتت مستعدة..أما صمت فرقة الرئيس وحركة فتح فهي تكشف مدى ما أصابهم من "وهن سياسي" أمام ضغط دولة الكيان، وكأن البعض منهم ينتظر تنفيذ تلك الرسائل وفقا للقول، كفى الله المؤمنين شر القتال..!

ما كانت تصريحات هليفي يجب أن تمر مرورا عابرا، ولكن يبدو أن وراء الأكمة ما وراءها..

ملاحظة: أن تقرأ بأن الرئيس عباس، عبر المالكي، يقول في تركيا أن فلسطين على إستعداد لاستقبال آلاف المهجرين - المهاجرين من سوريا نتيجة الحرب والكيان رفض، ليس سوى قمة الهزل والمسخرة التي لا تخطر ببال..بالأول دخل لاجئي البلد!

تنيه خاص: "إنقلاب الغنوشي الفكري - السياسي" لا زال أثره حاضرا ولن يتوقف سريعا..البعض لا زال يشكك في صدق "النوايا"، والبعض يراه طريقا إجباريا للبقاء بعد هزيمة كبرى لـ"المشروع الإخواني الأم"!

وعود "مركزية فتح"..هل تر النور أم تضاف..!

كتب حسن عصفور/ دون التوقف كثيرا عما ورد في بيان اللجنة المركزية لحركة فتح، حول الانتخابات الطلابية، وما أظهرته من "سعة صدر" ترحيبية بالنتائج الأخيرة، كونها لم تنطق "صدق الكلام"، خاصة وأن شعب فلسطين ذاكرته حية، ولم يمر ايام على نتائج طلبة بيرزيت، التي تجاهلها "الاعلام

الحكومي - الرسمي" كليا، ولم ينشر أي خبر عن تلك الانتخابات، ليكشف ذلك الاعلام انه ليس اعلاما لكل فلسطين، بل اعلاما "خاصا جدا" لبعض منها..

ومع أن تلك المسألة، لا تبشر بخير الصدق في القول فيما تناولته مركزية حركة فتح، في بيانها يوم الاثنين 2 مايو 2016، لكن لنفترض "حسن النوايا" للمرة المليون فيما جاء في بيان خلية فتح الإولى..

مركزية فتح، قالت في بيانها بعد اللقاء، أنها "ناقشت آليات وسبل تنفيذ قرارات المجلس المركزي ضمن برنامج وطني شامل للمرحلة المقبلة، يعمل على حفظ الحقوق الفلسطينية، وأقرت مجموعة من التوصيات لعرضها على اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن"..

لنعترف أنها المرة الإولى منذ ما يزيد على العام، تعلن حركة فتح، بما لها من سيطرة مطلقة على مقاليد الحكم - الحكومة في شمال "بقايا الوطن"، كون جنوبه خارج أي أثر لأجهزة حكمها، تعلن عن إقرار "توصيات" تتعلق بكيفية "تطبيق قرارات المجلس المركزي"، وأنها ستذهب بها الى اللجنة التنفيذية، ومع أن تلك الصياغة لا تمثل "إحتراما" للإطار السياسي التمثيلي الأعلى في منظمة التحرير، لكن نتجاوز "فوقية" الحركة فتح تلك، ونتساءل، هل حقا قرارات المجلس المركزي التي قالت صراحة وجب "تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال" من كل جوانبها تحتاج الى كل ذلك المسار..

وفي سياق الأمل السياسي هل قررت حركة فتح، حقا أنها ستبدأ رحلة تنفيذ تلك القرارات، وتتجه الى المواجهة الشاملة مع دولة الإحتلال، على قاعدة صياغة وطنية للعلاقة معها، بما يشمل وقف التنسيق الأمني، والتخلي عن "نظرية الرئيس محمود عباس" بأن "وقف التنسيق الأمني سيؤدي الى الفوضى الشاملة في المنطقة"، وبالتالي تكون فتح أخذت مصيرا غير ما نطق رئيسها أيام قليلة فقط من هذا البيان..

أم انها تأتي في سياق المناورة السياسية مع حكومة نتنياهو بعد أن صفع فريق الرئيس الخاص برفضه "المشروع الفرنسي" ما أدخل ذلك الفريق في "قفص الاتهام السياسي" لو استمر في "مكذبة المبادرة"..

ومسايرة للأمل السياسي ايضا، هل سيتبع تلك التوصيات اعادة صياغة البرنامج الوطني المقترح على قاعدة انهاء المرحلة الانتقالية بكل ملابساتها مع دولة الكيان، بما يعني البدء في تطبيق برنامج "اعلان دول فلسطين" كتجسيد كياني للهوية الوطنية، واعلان أن "السلطة الوطنية الفلسطينية" مرحلة تاريخية أنتهى أجلها، لتصبح جزءا من تاريخ الشعب، وباتت دولة فلسطين هي الامتداد الكياني الوطني للهوية السياسية في الضفة والقدس والقطاع، وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012..

هل حسمت مركزية فتح، مفهومها السياسي حول "المصالحة"، وأنها ستتوقف بعد البيان ذاك، عن "رحلات المصالحة السياسية" التي كانت ترضية لدولة قطر وليس تلبية لارادة شعب فلسطين، وأنها لن تذهب لأي لقاء خاص وثنائي مع حماس بعد الآن، وتلتزم بالإطار الوطني العام للمصالحة..

هل حسمت فتح، طريقة عملها نحو قطاع غزة، بأن المطلوب فعل "إنقاذي" لكارثة سياسية - إنسانية تنقذ القطاع أهلا وارضا، وأنها حددت مسار عملية "انقاذ قطاع غزة" لتصبح جزءا من "النقاش الوطني" المفترض وفقا لبيانها العتيد..

ودون المساس بـ"روح البيان الإيجابية"، لكن من باب "وذكر إن نفعت الذكرى"، هل يستقيم بيان فتح في كل ما اشارت له، مع تجاهلها الكلي لمشروع أردوغان لـ"أسرلة قطاع غزة وأتركته"، وهو المشروع الذي أعلنه ساعات قبل لقاء مركزية فتح، حتما لا نطالب خوض حرب سياسية مع أحد "حلفاء الرئيس عباس" دون ان يعرف شعب فلسطين جوهر ذلك التحالف، لكن من يتحدث عن كل تلك القضايا بهذه "الشفافية"، كان عليه أن يرفض مشروع "اسرلة القطاع وأتركته" ما لم يكن جزءا من تلك "المؤامرة الكبرى"..

وقبل النهاية، ألم يحن الوقت للوضوح السياسي أكثر مع الشعب الفلسطيني عند الحديث عن مشروع قرار مجلس الأمن حول الاستيطان وكذا محاولات فرنسا السياسية..ما الذي يحدث حقا، لما لا تتم المصارحة فيها..

وختاما متى سنرى تنفيذا لما جاء في البيان، مهما كان لنا من ملاحظات..هل سننتظر عاما مضافا كي نقرأ بيانا مركزيا يؤكد على وجود "توصيات" لتنفيذ قرارات المجلس المركزي ومضافا لها قرارات اللجنة المركزية لفتح..

وإذا لم تنفذ تلك التوصيات هل نجد من يخرج من بينهم، ليعلن أن "الفاشل" عليه أن يترك موقعه لمن يستحق عله يقود مسار الوطن الى ما هو أفضل..وقد يكون فعلا!

ملاحظة: اعلام حركة حماس وقياداتها يواصل الحديث عنما اسموه "مؤامرة الطيراوي".. اعلام فتح يتجاهل المسألة وكأنها حدث هامشي..ما قاله الطيراوي ليس كافيا للنفي..فتح قبل حماس عليها ان تطالب تشكيل "لجنة وطنية مستقلة" لمتابعة الملف الخطير، سواء كان صدقا أو كذبا!

تنويه خاص: درس سياسي من فريق ليستر سيتي البريطاني..فريق كان مهددا العام المنصرم الى الهبوط الى درجة أدنى، معجزة رياضية أنقذته، هذا العام يتوج بطلا لأحد أعقد دوريات العام الرياضة..درس يقول لكل مجتهد نصيب لو قرر الاجتهاد يا فصائل العمل الفلسطيني!

وعود "مركزية فتح"..هل تر النور أم تضاف..!

كتب حسن عصفور/ دون التوقف كثيرا عما ورد في بيان اللجنة المركزية لحركة فتح، حول الانتخابات الطلابية، وما أظهرته من "سعة صدر" ترحيبية بالنتائج الأخيرة، كونها لم تنطق "صدق الكلام"، خاصة وأن شعب فلسطين ذاكرته حية، ولم يمر ايام على نتائج طلبة بيرزيت، التي تجاهلها "الاعلام الحكومي - الرسمي" كليا، ولم ينشر أي خبر عن تلك الانتخابات، ليكشف ذلك الاعلام انه ليس اعلاما لكل فلسطين، بل اعلاما "خاصا جدا" لبعض منها..

ومع أن تلك المسألة، لا تبشر بخير الصدق في القول فيما تناولته مركزية حركة فتح، في بيانها يوم الاثنين 2 مايو 2016، لكن لنفترض "حسن النوايا" للمرة المليون فيما جاء في بيان خلية فتح الإولى..

مركزية فتح، قالت في بيانها بعد اللقاء، أنها "ناقشت آليات وسبل تنفيذ قرارات المجلس المركزي ضمن برنامج وطني شامل للمرحلة المقبلة، يعمل على حفظ الحقوق الفلسطينية، وأقرت مجموعة من التوصيات لعرضها على اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن"..

لنعترف أنها المرة الإولى منذ ما يزيد على العام، تعلن حركة فتح، بما لها من سيطرة مطلقة على مقاليد الحكم - الحكومة في شمال "بقايا الوطن"، كون جنوبه خارج أي أثر لأجهزة حكمها، تعلن عن إقرار "توصيات" تتعلق بكيفية "تطبيق قرارات المجلس المركزي"، وأنها ستذهب بها الى اللجنة التنفيذية، ومع أن تلك الصياغة لا تمثل "إحتراما" للإطار السياسي التمثيلي الأعلى في منظمة التحرير، لكن نتجاوز "فوقية" الحركة فتح تلك، ونتساءل، هل حقا قرارات المجلس المركزي التي قالت صراحة وجب "تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال" من كل جوانبها تحتاج الى كل ذلك المسار..

وفي سياق الأمل السياسي هل قررت حركة فتح، حقا أنها ستبدأ رحلة تنفيذ تلك القرارات، وتتجه الى المواجهة الشاملة مع دولة الإحتلال، على قاعدة صياغة وطنية للعلاقة معها، بما يشمل وقف التنسيق الأمني، والتخلي عن "نظرية الرئيس محمود عباس" بأن "وقف التنسيق الأمني سيؤدي الى الفوضى الشاملة في المنطقة"، وبالتالي تكون فتح أخذت مصيرا غير ما نطق رئيسها أيام قليلة فقط من هذا البيان..

أم انها تأتي في سياق المناورة السياسية مع حكومة نتنياهو بعد أن صفع فريق الرئيس الخاص برفضه "المشروع الفرنسي" ما أدخل ذلك الفريق في "قفص الاتهام السياسي" لو استمر في "مكذبة المبادرة"..

ومسايرة للأمل السياسي ايضا، هل سيتبع تلك التوصيات اعادة صياغة البرنامج الوطني المقترح على قاعدة انهاء المرحلة الانتقالية بكل ملابساتها مع دولة الكيان، بما يعني البدء في تطبيق برنامج "اعلان دول فلسطين" كتجسيد كياني للهوية الوطنية، واعلان أن "السلطة الوطنية الفلسطينية" مرحلة تاريخية أنتهى أجلها، لتصبح جزءا من تاريخ الشعب، وباتت دولة فلسطين هي الامتداد الكياني

الوطني للهوية السياسية في الضفة والقدس والقطاع، وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012..

هل حسمت مركزية فتح، مفهومها السياسي حول "المصالحة"، وأنها ستتوقف بعد البيان ذاك، عن "رحلات المصالحة السياسية" التي كانت ترضية لدولة قطر وليس تلبية لارادة شعب فلسطين، وأنها لن تذهب لأي لقاء خاص وثنائي مع حماس بعد الآن، وتلتزم بالإطار الوطني العام للمصالحة..

هل حسمت فتح، طريقة عملها نحو قطاع غزة، بأن المطلوب فعل "إنقاذي" لكارثة سياسية - إنسانية تنقذ القطاع أهلا وارضا، وأنها حددت مسار عملية "انقاذ قطاع غزة" لتصبح جزءا من "النقاش الوطني" المفترض وفقا لبيانها العتيد..

ودون المساس بـ"روح البيان الإيجابية"، لكن من باب "وذكر إن نفعت الذكرى"، هل يستقيم بيان فتح في كل ما اشارت له، مع تجاهلها الكلي لمشروع أردوغان لـ"أسرلة قطاع غزة وأتركته"، وهو المشروع الذي أعلنه ساعات قبل لقاء مركزية فتح، حتما لا نطالب خوض حرب سياسية مع أحد "حلفاء الرئيس عباس" دون ان يعرف شعب فلسطين جوهر ذلك التحالف، لكن من يتحدث عن كل تلك القضايا بهذه "الشفافية"، كان عليه أن يرفض مشروع "اسرلة القطاع وأتركته" ما لم يكن جزءا من تلك "المؤامرة الكبرى"..

وقبل النهاية، ألم يحن الوقت للوضوح السياسي أكثر مع الشعب الفلسطيني عند الحديث عن مشروع قرار مجلس الأمن حول الاستيطان وكذا محاولات فرنسا السياسية..ما الذي يحدث حقا، لما لا تتم المصارحة فيها..

وختاما متى سنرى تنفيذا لما جاء في البيان، مهما كان لنا من ملاحظات..هل سننتظر عاما مضافا كي نقرأ بيانا مركزيا يؤكد على وجود "توصيات" لتنفيذ قرارات المجلس المركزي ومضافا لها قرارات اللجنة المركزية لفتح..

وإذا لم تنفذ تلك التوصيات هل نجد من يخرج من بينهم، ليعلن أن "الفاشل" عليه أن يترك موقعه لمن يستحق عله يقود مسار الوطن الى ما هو أفضل..وقد يكون فعلا!

ملاحظة: اعلام حركة حماس وقياداتها يواصل الحديث عنما اسموه "مؤامرة الطيراوي".. اعلام فتح يتجاهل المسألة وكأنها حدث هامشي..ما قاله الطيراوي ليس كافيا للنفي..فتح قبل حماس عليها ان تطالب تشكيل "لجنة وطنية مستقلة" لمتابعة الملف الخطير، سواء كان صدقا أو كذبا!

تنويه خاص: درس سياسي من فريق ليستر سيتي البريطاني..فريق كان مهددا العام المنصرم الى الهبوط الى درجة أدنى، معجزة رياضية أنقذته، هذا العام يتوج بطلا لأحد أعقد دوريات العام الرياضة..درس يقول لكل مجتهد نصيب لو قرر الاجتهاد يا فصائل العمل الفلسطيني!